



## الموضوع

دور الضرائب البيئية في مواجهة تغير المناخ  
العالمي

- دراسة حالة مصر (2010-2024) -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد الطاقة

إشراف الاستاذة :

د/بزيو عيشوش

إعداد الطالب:

أيمن نوي

### لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	أ/د العيد قريشي	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	د/ عيشوش بزيو	محاضر-ب-	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د/ إيمان مودع	محاضر-أ-	مناقشا	جامعة بسكرة



Université Mohamed KHIDHER -Biskra

Faculté des Sciences Economiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion



## الموضوع

دور الضرائب البيئية في مواجهة تغير المناخ  
العالمي

- دراسة حالة مصر (2010-2024) -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد الطاقة

إشراف الاستاذة :

د/بزيو عيشوش

إعداد الطالب:

أيمن نوي

### لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	أ/د العيد قرشي	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	د/ عيشوش بزيو	محاضر-ب-	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د/ إيمان مودع	محاضر-أ-	مناقشا	جامعة بسكرة

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



## شكر و تقدير

يقول تعالى في ذكره: "وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ  
فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ

وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ" سورة لقمان\_ الآية 12.

أولا وقبل كل شيء أشكر الله الذي وفقني إلى ما كنت أطمح إليه  
ثم أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من علمني حرفا  
إلى أساتذتي الكرام وعلى رأسهم الأستاذة المشرفة  
"بزيو عيشوش"

التي أرشدتني وتحملت معي مشقة إنجاز هذا العمل الى غاية اكتماله  
وكذلك أعضاء لجنة المناقشة الذين سيثرون هذا العمل بملاحظاتهم وعلمهم  
النافع

مما سيكون له الأثر الطيب في إخراجه بالصورة اللائقة  
إلى كل من قدم لي يد المساعدة في سبيل إنجاز  
وإتمام هذا العمل في أحسن وجه



## إهداء

إلى من لا توفيهما الكلمات حقهما، إلى من تعجز الأرقام عن حصر

فضائلهما

إلى من ربباني، وأنا را دربي، وأعاناني بالدعوات والصلوات

إلى أعلى ما في هذا الوجود: أمي وأبي، "غروي عياشة، نوي العمري".

إلى كل أفراد عائلتي الكريمة ...

إلى كل زميلاتي وزملائي ...

أهدي هذا العمل المتواضع

ختاماً، أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل نافعاً، يستفيد منه كل

الطلبة المتربصين والمقبلين على التخرج

الصفحة	فهرس المحتويات
أ-خ	شكر و تقدير الإهداء فهرس المحتويات قائمة الجداول قائمة الاشكال ملخص الدراسة مقدمة
16-09	الفصل الأول: الإطار النظري للضرائب البيئية وتغير المناخ
09	تمهيد
16-10	المبحث الأول: مفهوم الضرائب البيئية وأهدافها
10	المطلب الأول: تعريف الضرائب البيئية وخصائصها الفرع الاول: تعريف الضريبة البيئية الفرع الثاني: خصائصها
12-11	المطلب الثاني: أنواع ومكونات الضرائب البيئية الفرع الاول: أنواع الضريبة البيئية الفرع الثاني: مكونات الضريبة البيئية
13	المطلب الثالث: الفرق بين الضرائب البيئية والرسوم البيئية الفرع الأول: اوجه الاختلاف بين الضريبة البيئية والرسوم البيئية الفرع الثاني: وجه التشابه بين الضريبة البيئية والرسوم البيئية
13	المطلب الرابع: أهداف الضرائب البيئية في تحقيق التنمية المستدامة
15-14	المطلب الخامس: أهمية وأثار الاصلاح الضريبي البيئي الفرع الأول: أهمية الضريبة البيئية الفرع الثاني: أثار الإصلاح البيئي
16	المطلب السادس: إيجابيات وسلبيات فرض الضريبة البيئية الفرع الاول: الإيجابيات فرض الضريبة البيئية الفرع الثاني: سلبيات فرض الضريبة البيئية
24-17	المبحث الثاني: تغير المناخ وأثره على الاقتصاد والبيئة
18-17	المطلب الأول: مفهوم تغير المناخ وأسبابه الفرع الأول: مفهوم تغير المناخ

	الفرع الثاني: أسباب تغير المناخ
19-18	المطلب الثاني: تداعيات تغير المناخ على المستوى العالمي
19	المطلب الثالث: المخاطر الاقتصادية والمالية الناجمة عن التغيرات المناخية
21-20	المطلب الرابع: الحد من مخاطر التغيرات المناخية
22	المطلب الخامس: دور القطاع المالي في الحد من مخاطر تغير المناخ
23-22	المطلب السادس: تأثير تغير المناخ على الاقتصاد المصري والموارد الطبيعية
24	خلاصة الفصل
45-25	الفصل الثاني: الضريبة البيئية في مصر بين النظرية والتطبيق
26	تمهيد
35-26	المبحث الأول: التشريعات والسياسات الضريبية البيئية في مصر
27	المطلب الأول: القوانين المنظمة للضرائب البيئية في مصر
29-28	المطلب الثاني: خصائص وصلاحيات الدولة المصرية في مجال حماية البيئة الفرع الأول: حماية البيئة في الدستور المصري الفرع الثاني: الحماية الإدارية للبيئة الفرع الثالث: دور منظمات المجتمع المدني
31-30	المطلب الثالث: الضرائب البيئية للنظام الضريبي المصري
35-32	المطلب الرابع: بعض التجارب العالمية في تطبيق الضريبة البيئية الفرع الأول: الضريبة البيئية في ألمانيا الفرع الثاني: الضريبة البيئية في فرنسا الفرع الثالث: الضريبة البيئية في الجزائر الفرع الرابع: الضريبة البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية
45-36	المبحث الثاني: الضريبة البيئية في مصر دراسة حالة (2024/2010)
36	المطلب الأول: التعريف بالجمهورية العربية المصرية
40-37	المطلب الثاني: تحليل البيانات والإحصائيات المتعلقة بالضرائب البيئية خلال الفترة (2024-2010)
40	المطلب الثالث: تطبيق الضرائب البيئية على الحد من الانبعاثات الكربونية
42-41	المطلب الرابع: التحديات التي تواجه تطبيق الضرائب البيئية في مصر
44-43	المطلب الخامس: مقترحات لتعزيز دور الضرائب البيئية في مواجهة تغير المناخ
45	خلاصة الفصل
49-46	خاتمة

52-51	قائمة المصادر والمراجع
	ملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
14	يوضح الاختلاف بين الضريبة البيئية والرسوم البيئية	01
28	أسعار الضريبة على شرائح دخول الأشخاص الطبيعيين في مصر	02

ملخص الدراسة:

الملخص بالعربية:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الضرائب البيئية كأداة اقتصادية فعالة لمواجهة التحديات البيئية، خاصة ظاهرة التغير المناخي، وذلك من خلال دراسة تطبيقاتها في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2010-2024). وقد تناولت الدراسة الإطار النظري للضريبة البيئية، من حيث المفهوم، الأنواع، الأهداف، والآثار الاقتصادية والبيئية، كما رصدت واقع التشريعات والسياسات البيئية في مصر، وقيمت فعاليتها في الحد من الانبعاثات وتحقيق التنمية المستدامة. توصلت الدراسة إلى أن التطبيق الفعلي للضريبة البيئية في مصر لا يزال محدودًا، ويواجه جملة من التحديات القانونية والإدارية والمؤسسية، كما أوصت بضرورة تبني إصلاحات هيكلية لتعزيز هذا النظام الضريبي بما يخدم البيئة والاقتصاد معًا.

### Résumé Français

Cette étude vise à analyser le rôle des taxes environnementales en tant qu'outil économique efficace pour faire face aux défis environnementaux, en particulier le changement climatique, à travers l'exemple de la République arabe d'Égypte durant la période 2010-2024. Elle explore le cadre théorique des taxes environnementales : concepts, types, objectifs et impacts économiques et écologiques. L'étude évalue également les politiques fiscales environnementales appliquées en Égypte et mesure leur efficacité dans la réduction des émissions polluantes et la promotion du développement durable. Les résultats montrent que l'application des taxes environnementales en Égypte reste limitée et confrontée à plusieurs obstacles juridiques et institutionnels. L'étude recommande la mise en œuvre de réformes structurelles pour renforcer l'efficacité de ce système fiscal dans une perspective écologique et économique.

### Abstract English

This study aims to analyze the role of environmental taxes as an effective economic tool to address environmental challenges, particularly climate change, by focusing on the case of the Arab Republic of Egypt during the period 2010-2024. It examines the theoretical framework of environmental taxation, including its definition, types, objectives, and economic and ecological impacts. The study also assesses Egypt's environmental tax policies and their effectiveness in reducing emissions and achieving sustainable development. The findings reveal that the implementation of environmental taxes in Egypt remains limited and faces several legal and institutional challenges. The study recommends structural reforms to enhance the environmental and economic performance of the tax system.

يشهد العالم في العقود الأخيرة تصاعدًا متسارعًا في وتيرة التحديات البيئية، وعلى رأسها تغير المناخ وما يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية تمسّ مختلف جوانب الحياة. ومع تزايد الوعي العالمي بضرورة الانتقال نحو نماذج تنموية أكثر استدامة، أصبحت الأدوات الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص الجباية البيئية، وسيلة فاعلة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

في هذا السياق، برزت الضرائب البيئية كآلية حديثة تهدف إلى توجيه سلوك الأفراد والمؤسسات نحو ممارسات أقل تلويثًا للبيئة، مع تحقيق إيرادات مالية يمكن توظيفها في تمويل برامج الحفاظ على البيئة ومجابهة التغيرات المناخية. كما يُعدّ الفصل بين الضريبة البيئية والرسم البيئي ضروريًا لفهم وظائف كل منهما، ومدى تأثيرهما على العدالة البيئية والمالية. ومن جهة أخرى، أصبح تغير المناخ واحدًا من أخطر التحديات التي تواجه البشرية، حيث يؤثر على الأمن الغذائي والمائي، وعلى الاقتصاد العالمي والمحلي، ويتطلب تدخلات تشريعية ومؤسسية عاجلة، خصوصًا في الدول النامية. بناءً عليه، تهدف هذه المذكرة إلى دراسة الإطار النظري للضرائب البيئية وتحديد علاقتها بظاهرة تغير المناخ، مع التركيز على تجربة مصر في هذا المجال، وتحليل مدى فعالية السياسات البيئية الجبائية خلال الفترة (2010-2024)، واستعراض أبرز التحديات التي تعيق تطبيقها، مع اقتراح آليات لتعزيز دور الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة ومواجهة المخاطر المناخية. وتتوزع هذه الدراسة على فصلين رئيسيين:

يتناول الفصل الأول الإطار النظري للضرائب البيئية وتغير المناخ، من حيث المفاهيم، الأهداف، الأنواع، الأبعاد الاقتصادية والبيئية، وتداعيات تغير المناخ عالميًا ومحليًا. أما الفصل الثاني، فيركز على تطبيقات الضرائب البيئية في مصر، من خلال عرض السياسات والتشريعات المعتمدة، وتحليل البيانات ذات الصلة، وتقديم مقترحات عملية لتعزيز فعاليتها.



## أولاً: تحديد إشكالية الدراسة:

شهد العالم أواخر الستينات من القرن الماضي تحولاً كبيراً في الوعي البيئي، حيث بدأ الاهتمام بضرورة حماية البيئة والحفاظ عليها يزداد بشكل ملحوظ. ذلك في ظل التحديات البيئية التي شهدها العالم نتيجة التلوث المتزايد، وتأثيراته السلبية على جودة الحياة، وعلى الإنسان الذي يُعد الأكثر تأثراً بهذه الظواهر. فالتلوث البيئي لا يقتصر على تدهور البيئة فقط، بل يمتد ليطال صحة الإنسان، ويُعتبر العامل البشري هو المتسبب الرئيسي في هذا التدهور من خلال الأنشطة الاقتصادية والصناعية التي تؤدي إلى زيادة التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية.

لذلك، أصبح من الضروري البحث عن طرق فعالة لحماية البيئة، وتوجيه الأنشطة البشرية نحو أنماط أكثر استدامة. في هذا السياق، يُطرح دور السياسات البيئية، ومنها "الضريبة البيئية"، كأداة فعالة لحماية البيئة من التدهور، حيث تُساعد هذه الضريبة في دفع الأفراد والشركات إلى البحث عن بدائل أكثر استدامة للحد من تأثيراتهم السلبية على البيئة. ففرض الضرائب البيئية على الأنشطة الملوثة يعد خطوة نحو الحد من التلوث، وتحفيز الابتكار في مجالات مثل الطاقة المتجددة والنظيفة.

من جهة أخرى، يُعتبر تغير المناخ أحد أكبر التحديات البيئية والاقتصادية في العصر الحديث، حيث تتأثر كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بآثاره. وللمحد من هذه التأثيرات، تتبنى العديد من الدول الضرائب البيئية كأداة أساسية لتقليل الانبعاثات الملوثة وتشجيع التحول إلى ممارسات أكثر استدامة. ومع ذلك، تثار تساؤلات حول مدى فعالية هذه السياسات في تحقيق الأهداف البيئية دون التأثير السلبي على النمو الاقتصادي، وهو ما يشكل الإشكالية الرئيسية التي يواجهها صانعو السياسات في تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة. في مصر، شهد العقد الأخير تطورات كبيرة في السياسات البيئية، ومن ضمنها فرض بعض الضرائب البيئية بهدف تقليل الأثر البيئي للأنشطة الاقتصادية وتشجيع استخدام الموارد المتجددة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتعلق بمدى فعالية هذه الضرائب في تحقيق أهدافها البيئية، ومدى قدرتها على تحقيق التوازن بين حماية البيئة وتحفيز النمو الاقتصادي. بناءً على ما سبق، تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

كيف ساهمت الضرائب البيئية في مواجهة تغير المناخ في مصر خلال الفترة (2010-2024)؟ وما هي العوامل التي تؤثر على فعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة؟

ثانياً: الأسئلة الفرعية:

للإجابة على هذه الإشكالية، يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- كيف ساهمت الضرائب البيئية في تقليل الانبعاثات وتحسين جودة البيئة في مصر؟
- ما هي التحديات التي تواجه تطبيق الضرائب البيئية في مصر؟
- كيف يمكن تحسين وتطوير نظام الضرائب البيئية ليكون أكثر فعالية في مواجهة تغير المناخ؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة:

بناءً على التساؤلات المطروحة، تفترض الدراسة ما يلي:

1. الضرائب البيئية في مصر لم تحقق بعد التأثير المرجو في الحد من التغير المناخي.
2. هناك تحديات قانونية وإدارية تعيق التطبيق الفعال للضرائب البيئية.
3. يمكن تطوير فعالية الضرائب البيئية من خلال تحسين التشريعات وتعزيز آليات التنفيذ والرقابة.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة في ظل تزايد الاهتمام العالمي باستخدام الأدوات الاقتصادية، وعلى رأسها الضرائب البيئية، كوسيلة فعالة لمعالجة التحديات البيئية المعاصرة، وعلى وجه الخصوص التغير المناخي. وبالنظر إلى أن مصر تواجه تحديات بيئية متنامية ترتبط بارتفاع الانبعاثات والتلوث، فإن دراسة السياسات الضريبية البيئية القائمة وتقييم أثرها بات أمراً ضرورياً لفهم مدى فاعليتها وتطويرها بما يخدم أهداف الاستدامة. وفي هذا السياق، تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال ما يلي:

- تساهم الدراسة في تحليل فعالية السياسات الضريبية البيئية في مصر ومدى تأثيرها على التغير المناخي.
- تقدم رؤية مقارنة بين التجربة المصرية والتجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.
- توفر مقترحات يمكن أن تساعد صانعي القرار في تطوير نظام الضرائب البيئية لتحقيق التنمية المستدامة.
- هل هناك أي تعديلات أو إضافات ترغب في إدراجها؟

خامساً: أهداف الدراسة:

في ضوء التحديات البيئية التي تواجهها مصر، خاصةً ما يتعلق بارتفاع معدلات التلوث وتفاقم ظاهرة تغير المناخ، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على مدى فاعلية الضرائب البيئية كأداة اقتصادية في التصدي لهذه المشكلات. وتسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

- تحليل كيفية تأثير الضرائب البيئية المفروضة في مصر على تقليل انبعاثات غازات الدفيئة، والتلوث البيئي الناتج عن الصناعات الكبرى، والمركبات، وقطاعات أخرى. كما سيتم التركيز على مدى فاعلية هذه الضرائب في التخفيف من التلوث المحلي، والتأثيرات العالمية لتغير المناخ.
- تتبع تطور السياسات البيئية في مصر خلال الفترة محل الدراسة، وكيفية تكامل الضريبة البيئية مع السياسات الأخرى، مثل قانون البيئة، واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ، وبرامج التنمية المستدامة.
- تقييم مدى نجاح الضرائب البيئية في مصر في تحقيق الأهداف المناخية المحددة ضمن استراتيجيات التنمية المستدامة، والحد من آثار تغير المناخ.

- دراسة التحديات التي واجهت الحكومة المصرية في تطبيق الضرائب البيئية، مثل مقاومة القطاع الصناعي، وافتقار البنية التحتية اللازمة للتحقق من الالتزام البيئي، إلى جانب الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لهذه الضرائب على الشرائح الاجتماعية المختلفة.

سادساً: أسباب اختيار موضوع البحث:

تم اختيار هذا الموضوع استناداً إلى مجموعة من الدوافع الذاتية والموضوعية التي جعلت منه محل اهتمام خاص، سواء من الناحية العلمية أو العملية. وتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

أسباب ذاتية:

- 1 - الاهتمام الشخصي بالموضوع نظراً لارتباطه بحماية البيئة.
- 2 - الرغبة في التعرف على القوانين التي نصت عليها التشريعات الضريبية و التي هدفها حماية البيئة.
- 3- الإدراك بخطورة التلوث على الصحة والكون.

أسباب موضوعية:

- 1 - إبراز دور الذي تلعبه الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي .

2 - الانتشار الكبير لظاهرة التلوث البيئي في مصر .

3 - الإطلاع على واقع دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي في اخاصة في مصر.

سابعاً: التعريفات الإجرائية:

**الضرائب البيئية:** لقد عُرفت الضريبة البيئية: اول مرة من خلال الإقتصادي (Arthur Cecil Pigou (1877-1959) الذي كان يعمل بروفيسور في الاقتصاد السياسي بجامعة كامبريدج في الفترة ما بين 1908 و 1944 ،وفي كتابه اقتصاديات الرفاه (نشر في عام 1920) اقترح فرض ضريبة كوسيلة مناسبة لمكافحة التلوث) (حيمان بلا تاريخ، ص302)

**تعريف الإجرائي للضرائب البيئية:** هي ضرائب تفرض على الأنشطة أو المنتجات التي تضر البيئة في مصر بشكل مباشر، مثل التلوث الهوائي أو المائي، أو استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة. الهدف منها هو تحفيز الكيانات الاقتصادية في مصر على تقليل أو تعديل سلوكها البيئي من خلال زيادة تكلفة الأنشطة الملوثة، بحيث تصبح أكثر تكلفة من الخيارات الأكثر صداقة للبيئة

**تغير المناخ العالمي:** وتُعرف "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) التغير المناخي على أنه " تغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري والذي يفرضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ، "بالإضافة الى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة"، ويشير هذا التعريف الى أن الانسان يعتبر الفاعل الرئيسي في ذلك بالإضافة الى العوامل الطبيعية، وبمعنى اخر فأن التغير المناخي عبارة عن تغيرات في الخصائص المناخية للكرة الأرضية نتيجة للزيادات الحالية في نسبة تركيز الغازات المتولدة عن عمليات الاحتراق في الغلاف الجوي، بسبب الأنشطة البشرية التي ترفع من حرارة الجو. (محمود و سرحان 2015، ص1180)

**تعريف الإجرائي لتغير المناخ العالمي:** على أنه التغيرات المستمرة في الأنماط المناخية على مستوى الكوكب التي تطرأ نتيجة الأنشطة البشرية بشكل رئيسي، مثل حرق الوقود الأحفوري (الفحم، النفط، الغاز الطبيعي)، وإزالة الغابات، والتغيرات في استخدام الأراضي. ينتج عن هذه الأنشطة زيادة في تركيز الغازات الدفيئة (مثل ثاني أكسيد الكربون و الميثان) في الغلاف الجوي، مما يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة العالمية والتقلبات المناخية الشديدة على مدى فترات زمنية ممتدة.

تغير المناخ لا يقتصر فقط على الارتفاع التدريجي في درجات الحرارة، بل يشمل أيضاً تغيرات في الأنماط الجوية، مثل زيادة في شدة وتكرار الظواهر الجوية المتطرفة (كالعواصف والفيضانات والجفاف)، وارتفاع مستويات البحار نتيجة ذوبان الأنهار الجليدية، والتأثيرات السلبية على النظم البيئية.

**ثامناً: منهج الدراسة:**

للإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضياته، تم الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية والأدوات البحثية التي من شأنها تحقيق أهداف الدراسة، وذلك كما يلي:

**المنهج الوصفي:** تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال عرض مختلف المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع البحث، مثل مفهوم الضريبة البيئية، وتغير المناخ العالمي، وغيرها من المفاهيم ذات الصلة، والتي تساعد في بناء إطار نظري متكامل يسهم في فهم أعمق لموضوع الدراسة. كما تم تحليل النصوص القانونية المعتمدة من قبل المشرع المصري في مجال حماية البيئة، بهدف تقييم مدى فعاليتها واتساقها مع الأهداف البيئية المنشودة.

**منهج تحليلي:** تم توظيف هذا المنهج بهدف التعمق في موضوع البحث من خلال دراسة حالة "مصر"، وذلك لما توفره هذه الحالة من معطيات واقعية تُمكن من قياس مدى فاعلية الضرائب البيئية في الحد من التلوث وتحقيق التنمية المستدامة.

أما فيما يخص الوسائل والأدوات المستخدمة في جمع المعلومات والمعطيات، فقد تم الاعتماد على مجموعة من المصادر المتنوعة، من بينها الكتب المتخصصة، والتقارير الرسمية، والأبحاث العلمية (مثل المذكرات، الرسائل الجامعية، المقالات، والدراسات المنشورة)، إضافة إلى القوانين والتشريعات ذات الصلة، وذلك بهدف الإلمام بمختلف الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع، واقتراح حلول واقعية لإشكالية الدراسة.

#### تاسعا: صعوبات الدراسة:

- واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات التي كان لها تأثير على سير عملية البحث، من أبرزها:
1. ندرة البيانات الإحصائية المحدثة المتعلقة بالضرائب البيئية في مصر، وغياب الشفافية في بعض التقارير الرسمية.
  2. تداخل المفاهيم بين الضرائب البيئية والرسوم البيئية، مما استدعى تدقيقاً وتحليلاً لفصل كل منهما بدقة.
  3. قلة الدراسات السابقة العربية التي تناولت الموضوع بشكل شامل، خصوصاً في السياق المصري، مما أدى إلى الاعتماد المكثف على مصادر أجنبية أو تقارير دولية.
  4. صعوبة الوصول إلى بعض التشريعات البيئية التفصيلية، لا سيما في ظل التغيرات المتكررة في السياسات الضريبية.
  5. محدودية الوقت والإمكانات المتاحة، باعتبار أن الدراسة أُنجزت في إطار مذكرة تخرج أكاديمية.

#### عاشرا: الدراسات السابقة:

سوداني ليليا و خيذر نسرين (2020)، بعنوان: "الضريبة كآلية لحماية البيئة في التشريع الجزائري"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، العدد 12، السنة 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل فعالية الضريبة البيئية كأداة قانونية واقتصادية لحماية البيئة من التلوث في إطار التشريع الجزائري. اعتمدت الباحثتان على المنهج الوصفي والتحليلي لتوضيح دور الجباية البيئية في الحد من الأضرار البيئية، مع التركيز على مبدأ "الملوث يدفع" كمبدأ أساسي تتبناه السياسة البيئية الحديثة.

#### النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- تُعد الضريبة البيئية أداة رديئة وتحفيزية في آن واحد، حيث تفرض عقوبات مالية على الملوّثين وتحفزهم على التحول إلى إنتاج نظيف. يعكس مبدأ "الملوث يدفع" نقلة نوعية في الفلسفة البيئية الحديثة، حيث يُحمّل الفاعل الاقتصادي المسؤولية عن الأضرار التي يسببها. ساهمت الضريبة البيئية في دفع المؤسسات الجزائرية نحو تبني تقنيات صديقة للبيئة، ولو بشكل محدود نتيجة لضعف التطبيق. أكدت الدراسة على أهمية تعزيز التشريعات البيئية وتفعيل الرقابة من أجل تحقيق فعالية الضريبة البيئية.

#### مدى الاستفادة من الدراسة:

استفدنا من هذه الدراسة في تأطير الجانب النظري للمذكرة الحالية، حيث قدمت شرحاً دقيقاً لمفهوم الضريبة البيئية، وأبرزت أهدافها وأهميتها القانونية والاقتصادية. كما ساعدت في تحليل مبدأ "الملوث يدفع"، الذي يُعتبر محوراً مركزياً في بناء السياسات الضريبية البيئية، وهو ما ساعد في دعم الإطار المفاهيمي للدراسة ومقارنة الوضع بين الجزائر ومصر في هذا المجال.

رنا عبد الرازق (2021)، بعنوان: "الحماية القانونية للبيئة في ضوء القانون المصري"، نشرت في مجلة SVU- *International Journal of Environmental Researches*، العدد الصادر سنة 2021، جامعة

جنوب الوادي - مصر.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني المنظم لحماية البيئة في مصر، من خلال دراسة القانون رقم 4 لسنة 1994 بشأن حماية البيئة وتعديلاته، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها مصر في مجال البيئة. اعتمدت الكاتبة على المنهج التحليلي القانوني لتفصيل عناصر الحماية القانونية، وتقييم فعالية النصوص والتشريعات البيئية القائمة.

### النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

يتضمن القانون رقم 4 لسنة 1994 العديد من النصوص الهامة التي تنظم حماية البيئة، لكنه يفتقر في بعض موادها إلى قوة الردع والتنفيذ.

رصدت الدراسة ثغرات تشريعية في معالجة بعض صور التلوث البيئي، وغياب التنسيق الكافي بين الجهات المعنية بتطبيق القانون.

أكدت الكاتبة أن فعالية القوانين البيئية في مصر تعتمد على تفعيل أدوات الرقابة والردع القضائي والإداري.

أوصت الدراسة بتعديل بعض النصوص القانونية، وتبني حوافز وتشريعات مكملة لتعزيز الالتزام البيئي في القطاعين العام والخاص.

### مدى الاستفادة من الدراسة:

وقّرت هذه الدراسة مرجعاً قانونياً دقيقاً لفهم البيئة التشريعية المصرية في مجال حماية البيئة، وساعدت في تفسير وتحليل قانون البيئة رقم 4 لسنة 1994 وتعديلاته، بما في ذلك أوجه النقص والقصور في التطبيق العملي. وقد ساهمت بشكل مباشر في تدعيم الفصل الثاني من المذكورة، والمتعلق بالتشريعات البيئية في مصر، من خلال تقديم إطار نقدي واقتراحات إصلاحية قابلة للتطبيق.

سمية سبع (2015)، بعنوان: "فعالية الأدوات الجبائية في حماية البيئة"، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، سنة 2015.

هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة فعالية الأدوات الجبائية، خاصة الضرائب البيئية، في الحد من التلوث البيئي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تحليل نماذج تطبيقية من الواقع الجزائري. اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي والتحليلي مع تطبيقات كمية في بعض النماذج، لقياس أثر الجباية على السلوك البيئي للمؤسسات والأفراد.

### النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

تُعد الجباية البيئية من الأدوات الاقتصادية الفعّالة التي تُحفز الفاعلين الاقتصاديين على اتباع سلوكيات إنتاج واستهلاك مستدامة.

أكدت الدراسة على ضرورة تكامل السياسات الضريبية مع السياسات البيئية، لضمان تحقيق الأثر المطلوب على المدى المتوسط والطويل.

بيّنت أن فعالية الضرائب البيئية في الجزائر لا تزال محدودة بسبب ضعف التطبيق والرقابة، رغم وجود الإطار التشريعي.

خلصت الباحثة إلى أن إعادة توجيه الإيرادات الضريبية البيئية نحو مشاريع حماية البيئة من شأنه أن يعزز من ثقة المجتمع ويزيد من فعالية النظام الجبائي البيئي.

### مدى الاستفادة من الدراسة:

دعّمت هذه الدراسة الجانب النظري للمذكرة الحالية من خلال توضيح العلاقة بين السياسة الجبائية وحماية البيئة، وقدمت نموذجاً تحليلياً قيماً يساعد على صياغة الفرضيات وتحديد آليات تقييم فعالية الضرائب البيئية. كما ساعدت في إبراز البُعد التحفيزي للضريبة كأداة اقتصادية توجيهية نحو التنمية المستدامة.

احد عشر: هيكل الدراسة:

تتوزع هذه الدراسة على فصلين رئيسيين:

**الفصل الأول:** قسم هذا الفصل الى مبحثين كل مبحث يحوي ست مطالب وقد تضمن الإطار النظري للضرائب البيئية وتغير المناخ، من حيث المفاهيم، الأهداف، الأنواع، الأبعاد الاقتصادية والبيئية، وتداعيات تغير المناخ عالميًا ومحليًا.

**الفصل الثاني:** قسم الى مبحثين ضم المبحث الاول اربع مطالب والمبحث الثاني خمس مطالب وقد ركز على تطبيقات الضرائب البيئية في مصر، من خلال عرض السياسات والتشريعات المعتمدة، وتحليل البيانات ذات الصلة، وتقديم مقترحات عملية لتعزيز فعاليتها.

الفصل الأول:

الإطار النظري للضرائب البيئية وتغير

المناخ

### تمهيد

يشكل التلوث البيئي وتغير المناخ أحد أبرز التحديات التي تواجه العالم اليوم، نظراً لما يترتب عليهما من آثار سلبية على صحة الإنسان واستدامة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، برزت الضرائب البيئية كأداة فعالة ضمن السياسات الاقتصادية والبيئية المعتمدة للحد من الانبعاثات الملوثة، وتوجيه السلوك الاقتصادي نحو أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة. يتناول هذا الفصل الإطار النظري للضرائب البيئية وتغير المناخ من خلال محورين رئيسيين.

يستعرض **المبحث الأول** المفاهيم الأساسية المرتبطة بالضرائب البيئية، من حيث تعريفها، وأنواعها، وخصائصها، كما يوضح الفروقات الجوهرية بينها وبين الرسوم البيئية، ويحلل أهدافها في تحقيق التنمية المستدامة، إضافة إلى مناقشة آثار الإصلاح الضريبي البيئي، وإبراز إيجابيات وسلبيات تطبيق هذا النوع من الضرائب.

أما **المبحث الثاني**، فيسلط الضوء على قضية تغير المناخ، من حيث المفهوم والأسباب، والتداعيات الاقتصادية والبيئية على المستوى العالمي، مع التركيز على المخاطر الناتجة عنه، والسبل الممكنة للحد من آثاره، والدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع المالي في هذا الإطار. كما سيتم تخصيص مطلب لتحليل تأثير تغير المناخ على الاقتصاد المصري والموارد الطبيعية، باعتبار ذلك مدخلاً ضرورياً لفهم أهمية الإصلاحات البيئية في السياق الوطني.

### المبحث الأول: مفهوم الضرائب البيئية وأهدافها

أدى سوء استغلال الإنسان للبيئة واستنزاف مواردها إلى تدهور كبير في مكوناتها، مما أفقدها قدرتها على تجديد مواردها الطبيعية وأدى إلى اختلال التوازن البيئي. هذا الوضع يشكل تهديداً خطيراً لجميع الكائنات الحية، وعلى رأسها الإنسان. ونظراً لهذا التدهور، باتت حماية البيئة ضرورة ملحة. ولتحقيق التوازن البيئي، يتم الاستعانة بعدة أدوات، منها القانونية والاقتصادية، وتعد الضريبة إحدى الأدوات الاقتصادية الفعالة في حماية البيئة.

### المطلب الأول: تعريف الضرائب البيئية وخصائصها

تُعد الضرائب البيئية من بين أهم الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. وقد برز هذا النوع من الضرائب مع تزايد الاهتمام العالمي بقضايا التلوث وتغير المناخ، باعتبارها وسيلة فعالة لتحفيز الأفراد والمؤسسات على تقليل الأضرار البيئية. وفي هذا السياق، يتناول هذا المطلب تعريف الضرائب البيئية، مع التطرق إلى أبرز خصائصها التي تميزها عن غيرها من أنواع الضرائب التقليدية.

### الفرع الأول: تعريف الضرائب البيئية:

- تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (E.D.C.O) الضرائب البيئية على أنها مجمل الضرائب المرتبطة بالبيئة، والتي تمتاز عموماً بكونها إقطاع إجباري بدون مقابل يندرج ضمن وعاء يهدف من خلاله حماية البيئة. (حنكه و محيدانو 2023، ص203)
- لقد تم تقديم مفهوم الضرائب البيئية لأول مرة في الأدب الاقتصادي من طرف الاقتصادي الإنجليزي بييجو عام 1920، حيث حاول إقترح فرض ضريبة على الأنشطة الملوثة تساوي التكلفة الحدية وعرفت باسم Tax Pigovian وتمثل الفرق بين التكلفة الحدية الخاصة والتكلفة الحدية الإجتماعية للسلوك الملوثة، وبالتالي فرض ضريبة مساوية للتكلفة التلوث تلترم المؤسسة بدفعها قانوناً على كل وحدة منتجة من السلع الملوثة للبيئة مثل ضريبة الكربون. (مرغمي و زرمان 2024، ص35)
- أما من الناحية الفنية فقد عرفت الضريبة البيئية بأنها (تلك الضريبة التي تفرض على المنشآت الصناعية أو نحوها التي تنتج منتجات غير صديقة للبيئة أو تستخدم الآلات ومعدات ملوثة للبيئة وتستخدم تلك الضريبة في ازالة التلوث واثاره) (حمد نجاد 2023، ص518)

- بأنها إقطاع نقدي إجباري من الافراد مساهمة في أعباء الخدمات العامة، تبعاً لمقدرتهم على الدفع، دون النظر إلى المنافع التي تعود عليهم من هذه الخدمات، وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية و سياسية وغيرها. (البنة 2017، ص15)

### الفرع الثاني: خصائص الضريبة البيئية:

تتميز الضريبة البيئية بميزتين هما:

**الشفافية:** إن الضرائب الجيدة التصميم تتسم بدرجة عالية من الشفافية فيما يتعلق بتغطيتها وتكاليفها، فتكون الضريبة واضحة، مع المكلفين الخاضعين والمعفيين، تكلفة الملوّثين لكل وحدة تلوث.

**تكلفة اليقين مقابل اليقين البيئي:** تزيد الضرائب البيئية من تكلفة المنتجات والخدمات بطريقة مباشرة، ويمكن التنبؤ بها بشكل عام، هذا يجعل من السهل الحكم على التأثير المالي من الدرجة الأولى على المستهلكين والمنتجين، ومع ذلك فمن الصعب إلى حد ما التنبؤ بكيفية تفاعلها مع تغيرات الأسعار، وبالتالي تحديد مقدار التأثير البيئي. (زعرور و حبشي، 2019، الصفحات 30-31)

المطلب الثاني: أنواع ومكونات الضرائب البيئية

تعدد أشكال الضرائب البيئية وتنوع مكوناتها وفقاً لطبيعة الأنشطة الملوثة والغايات البيئية المرجو تحقيقها. وقد طورت الدول أنظمة مختلفة من الضرائب البيئية، تستهدف مصادر متعددة للتلوث، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المطلب تصنيف الضرائب البيئية إلى أنواعها الرئيسية، مع توضيح مكوناتها الأساسية، لفهم كيفية تصميمها وتطبيقها في السياسات البيئية.

الفرع الأول: أنواع الضريبة البيئية :

أولاً. **الضريبة على المنتجات**: هي ضريبة قيمة، أو نوعية على الإنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية التي يصاحب إنتاجها أو نشاطها تلوث البيئة " إي إحداث أضرار جماعية ، وتُفرض هذه الضريبة ؛ بهدف تخفيض حجم الإنتاج وبالتالي تخفيض حجم الملوثات الناتجة إلى مستويات مقبولة اجتماعي.

ومن الأمثلة التطبيقية لهذا النوع من الضرائب، الضريبة على الأكياس البلاستيكية التي تفرضها الحكومة الإيرلندية، وذلك في عام (2002) ضمن سعر يعادل ( 15 ) من اليورو لكلّ كيسٍ بلاستيكي. ولقد ساعدت هذه الضريبة في تخفيض استهلاك الأكياس البلاستيكية إلى أكثر من 90% من الاستهلاك العادي، مع الأخذ بالاعتبار تقليل الأضرار المستقبلية لهذا الاستعمال. (حسين رشيد الجمل، آاء 2020، ص35)

ثانياً. **الضرائب على الإنبعاثات الملوثة**: هذا النوع من الضرائب البيئية هو عبارة عن اقتطاع نقدي يتناسب مع حجم الإنبعاثات الفعلية أو المقدرة التي يتم صرفها في الماء أو الهواء أو الأرض، وينصح بالاعتماد على هذا النوع من الضرائب في حالة إذا ما كانت مصادر الإنبعاثات ثابتة، وهذا لتسهيل عمليات المراقبة والتسيير على الصعيد الإداري.

ولفرض هذا النوع من الضرائب لابد من توافر إمكانيات تقنية وتكنولوجية حديثة، ناهيك عن الخبرات والكفاءات البشرية المتخصصة في مجال التحديد النوعي والقياس الكمي للتلوث، وهذا ما يجعل الدول النامية في موقف ضعيف تجاه فرض هذا النوع من الضرائب. ومن أمثلة الضرائب على الإنبعاثات الملوثة:

ثالثاً. **الضرائب على ملوثات الهواء (CO , CFC , SO2 ... الخ)**: والتي تفرض بالتناسب مع حجم انبعاث هذه الملوثات وحجم الأضرار الناشئة عنها.

رابعاً. **الضرائب على الضوضاء**: والتي تفرض على حسب حجم الضوضاء الواقعة وكذا حسب نوع المصدر. (بن موسى، 2016، الصفحات 18-19)

خامساً. **ضريبة الكربون ( Tax Carbon )**: ( وهي ضريبة قديمة جداً، وقد تم فرضها لأسباب مالية بحتة وتفرض على أنواع الوقود : البترول، الوقود النفطي، زيت الديزل، الكيروسين، الغاز البترولي السائل، الغاز الطبيعي، فحم الكوك، الفحم.

سادساً. **ضريبة النقل ( Taxes Transportation )**: (يتضمن هذا النوع من الضرائب كل من :

- أ- **ضريبة على بيع محركات السيارات**: يفرض هذا النوع من الضرائب على استيراد السيارات، وعلى تصنيعها، والغاية منها إقامة التوازن بين الاقتصاد والنمو السريع لقيادة السيارات، فقد تمثل نسبة مئوية من سعر البيع، أو تفرض على أساس سعر السيارة أو عمرها.
- ب- **ضريبة الكيلومترات على الوقود الاحفوري**: تفرض هذه الضريبة على العربات التي بالديزل، وتفرض كمجموع محدد لكل عشرة كيلو مترات، وتندرج استناداً إلى نوع ووزن السيارة الخاضعة للضريبة.

سابعاً. ضريبة محركات السيارات: هي ضريبة على مالك السيارة، تفرض بهدف جعل مالكي السيارات يتحملون جزءاً من تكلفة إصلاح الطرق، تعتبر هذه الضريبة مبلغاً من المال يدفع من أجل حق استخدام الطرق العامة، وعليه فهي ضريبة ثابتة، تفرض كقيمة محددة لمدة معطاة من الزمن، بغض النظر عن المدى الذي تستخدم فيه العربة أو السيارة هذه الطرق، حجم الضريبة يعتمد على نوع السيارة، نوع الوقود، عدد عجلات السيارة. (بوجمة 2016، 32)

#### الفرع الثاني: مكونات الضريبة البيئية:

تتكون الضريبة البيئية من ثلاث عناصر والمتمثلة في الرسوم البيئية، الإعفاءات و التحفيزات الضريبية وهي كالتالي:

أولاً. الرسوم البيئية: تعرف الرسوم بأنها: "حقوق نقدية مقطوعة من طرف الحكومة إزاء استخدام البيئة، تقصد بالإستخدام كل نشاط يغير المحيط، ويعتبر التلوث نشاطاً يغير البيئة سلبيًا، تفرض الرسوم البيئية بهدف تغطية مجموع تكاليف التسير للنفائات الحضرية تدريجياً والمبلغ الحقيقي للرسم يحدد وفق مبدأ الملوث الدافع، وهذا حسب الكمية المرمية.

نظراً لما توفره الدولة من خدمات خاصة تستخدم فيها تقنياً التطهير والسلامة البيئية، فهي تفرض على المستفيدين من هذه الخدمات رسوماً خاصة لا تظهر إلا عند الاستفادة مباشرة من هذه الخدمات مثل: رسم التطهري، رسم النظافة، رسم الاستفادة من المياه الصالحة للشرب. ترتبط الأسعار والرسوم والإتاوات التي يتم جمعها من أجل مختلف الخدمات البيئية (مثل جمع النفائات، توزيع المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي وإمدادات الطاقة) ارتباطاً وثيقاً باستخدام الضرائب البيئية. كما أنه من المهم أن يعاد دورياً تقييم الأداء الفعلي للضرائب البيئية لتحديد ما إذا كان من الممكن تحسين فعاليتها البيئية أو كفاءتها الاقتصادية.

#### ثانياً. الحوافز والإعفاءات الجبائية:

الواقع أن مضمون الجباية البيئية ليس كله ضرائب ورسومًا، وإنما يوجد فيه الحوافز والإعفاءات الجبائية التي قد يكون لها أثر كبير في اعتماد أنشطة أو صناعات صديقة للبيئة. تفرض الضرائب والرسوم دائماً ما يقابله تحرب وغش ضريبي، بينما قد يقابل التحفيز استجابة تلقائية من المواطن. ومن أشكالها:

#### أشكال الإعفاءات والإجراءات التحفيزية:

##### أ- الإعفاء الدائم:

يشمل الإعفاء من الضرائب والرسوم المفروضة على النشاطات الاقتصادية المختلفة، وذلك للتمييز بين النشاطات الملوثة للبيئة وتلك الصديقة لها. حقق هذا النوع من الإعفاءات نجاحاً في الدول المتقدمة مثل اليابان والنرويج.

##### ب- الإعفاء المؤقت:

يكون لفترة زمنية محدودة، مثل إعفاء منطقة سكنية معينة أو نشاط استثماري معين من دفع الضرائب والرسوم البيئية لمدة معينة. يهدف هذا الإعفاء إلى تحفيز استعمال أنشطة أو صناعات أو موارد متجددة صديقة للبيئة.

##### ج- الحوافز الجبائية:

تشمل إعفاء تجهيزات أو منتجات معينة من الرسوم الجمركية باعتبارها صديقة للبيئة. يساعد هذا في تعزيز ثقافة المواطن البيئية لدى الأفراد داخل المؤسسات والمصانع. (قاسم، 2022، الصفحات 111-112)

#### المطلب الثالث: الفرق بين الضريبة البيئية والرسوم البيئية

مع تنامي الاهتمام باستخدام الأدوات الاقتصادية في حماية البيئة، ظهرت عدة آليات مالية تهدف إلى الحد من التلوث وتحقيق الاستدامة، من بينها الضرائب البيئية والرسوم البيئية. وعلى الرغم من أن كلاهما يشتركان في الهدف البيئي، إلا أنهما يختلفان من حيث

الطبيعة القانونية، وآلية التطبيق، والوظيفة المالية. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المطلب توضيح الفروق الجوهرية بين الضريبة البيئية والرسوم البيئية، وذلك لفهم خصائص كل منهما ودورها في السياسة البيئية.

#### الفرع الأول: اوجه الاختلاف بين الضريبة البيئية والرسوم البيئية

**الرسوم البيئية:** هي مبالغ مالية تفرضها الدولة على المستفيدين من خدمات خاصة تُستخدم فيها تقنيات التطهير والسلامة البيئية. هذه الرسوم لا تظهر إلا عند الاستفادة المباشرة من خدماتها، مثل رسم التطهير والنظافة، ورسم الاستفادة من المياه الصالحة للشرب... إلخ. (مسدور 2010، 394) في حين الضريبة البيئية: هي اقتطاع نقدي تقطعه الدولة نظير استخدام البيئة لتستخدم حصيلتها في تحقيق مختلف الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها. (بوعلام، امينة 2022، 33)

**اسباب فرضها:** تُفرض الرسوم البيئية على أساس مبدأ الملوث الدافع، الذي يُعتبر حجر الزاوية في القانون البيئي على الصعيدين الوطني والدولي. يقضي هذا المبدأ بأن من يتحمل عبء التلوث البيئي هو من تسبب في إحداثه. (مدا ح و بنوار 2023، 32) في حين ان الضريبة البيئية تعمل على تحفيز المواقف المؤيدة للبيئة في وسط الأسر والكيانات الاقتصادية، وثانيًا توقّر المال الذي يُمكن من تحسين البيئة (حيمران بلا تاريخ، 23)

#### جدول رقم 01 يوضح الاختلاف بين الضريبة البيئية والرسوم البيئية من (إعداد الطالب)

العنصر	الضريبة البيئية	الرسوم البيئية
الهدف	تعديل السلوك وتقليل التلوث	تغطية تكلفة خدمة بيئية
مرتبطة بخدمة	ليست مرتبطة بخدمة	مرتبطة بخدمة
نوع الالتزام	عام يشمل الجميع	خاص حسب الاستخدام
تحتسب حسب	مستوى التلوث او الاستهلاك	حجم الخدمة المقدمة أو الاستخدام

**الفرع الثاني: وجه التشابه بين الضريبة البيئية والرسم البيئي:** يكمن في أن كلاهما مبلغ نقدي يفرض جبراً، وإن حصيلة كلاهما تستخدم في تغطية النفقات العامة، ولكن يختلف الرسم عن الضريبة في أن الرسم يقع نظير تقديم خدمة معينة، بينما الضريبة مساهمة إجبارية دون مقابل مباشر يعود على دافعها. (بوعلام 2022، ص 33)

#### المطلب الرابع: أهداف الضرائب البيئية في تحقيق التنمية المستدامة

أصبحت التنمية المستدامة هدفاً استراتيجياً تسعى إليه معظم دول العالم، لما تمثله من توازن بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية. وفي هذا الإطار، برزت الضرائب البيئية كأداة فعالة تساهم في تحقيق هذا التوازن من خلال الحد من التلوث، وترشيد استهلاك الموارد، وتشجيع الاستثمارات الخضراء. لذلك، يهدف هذا المطلب إلى استعراض أبرز الأهداف التي تسعى الضرائب البيئية إلى تحقيقها في سياق دعم مسار التنمية المستدامة.

- مكانية ضمان بيئة سليمة وصحية ، من خلال رفع الثقافة والوعي البيئي لدى أفراد المجتمع.
- إيجاد مصادر مالية مكّنت الدولة من إزالة التلوثات ، فضلاً عن إمكانية تحقيق التنمية المتوازنة ذات الفوائد المشتركة.
- تحفيز المجتمع وتشجيعه على عدم التعاون مع المواد المسببة للتلوث من خلال فرض الضريبة البيئية.
- فرض الضريبة البيئية يساهم في الردع وإزالة التلوث من خلال الإجراءات العقابية التي سوف يتضمنها القانون.

- استخدام الضرائب ضمن السياسة البيئية يعد سببا اقتصادياً أساسياً، يضمن إدخال تكاليف التلوث واستغلال البيئة ضمن أسعار البضائع والخدمات، ما يوجه المتسببين في التلوث إلى المساهمة في حماية البيئة . (حسين رشيد الجمل, آلاء, 2020، صفحة 27)

بالنظر إلى أهم أهداف الضريبة البيئية وبخاصة تلك المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة، حيث تعد الضريبة البيئية وسيلة مهمة من جملة الوسائل والادوات الهادفة إلى المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وهذا من خلال التالي: (انجاد، 2023، 350)

1. سعي الضريبة البيئية نحو إيجاد وسيلة فعالة لدمج تكاليف الخدمات والاضرار البيئية مباشرة في أسعار السلع والخدمات.
2. ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم والوقاية من كل أشكال التلوث والاضرار للحقة بالبيئة، وهذا انطلاقاً من فرض ضرائب ورسوم بيئية متناسب وحجم الاضرار البيئية الحاصلة.
3. من خلال فرض الضرائب والرسوم البيئية يمكن ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة وكذا استعمال التكنولوجيا الاكثر نقاء وهذا بما يعمل على تحقيق التنمية المستدامة.
4. تدعيم الوعي الاجتماعي ومشاركة مختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة من خلال التدخل الجبائي سواء تعلق الامر بفرض الضرائب والرسوم او من خلال منح الحوافز الضريبية.
5. تعمل الجباية البيئية على تحريض المستهلكين والمتجعين على تحسين وتعديل سلوكهم نحو استعمال الموارد المتاحة استعمالاً فعالاً بيئياً.

6. زيادة الإيرادات الضريبية التي تستعمل في تغطية النفقات البيئية سواء بالرفع من مستواها على الملوث أو بتخفيضها لتشجيع الاستبدال والتجديد والابتكار، وهذا بما يؤدي إلى خلق التنافسية بين مختلف المنتجين الاقتصاديين. (انجاد، 2023، صفحة 530)

#### المطلب الخامس: أهمية وأثار الإصلاح الضريبي البيئي

في ظل تزايد الضغوط البيئية والاقتصادية، أصبح من الضروري إعادة النظر في السياسات الضريبية التقليدية، من خلال تبني إصلاحات ضريبية تأخذ في الاعتبار الأبعاد البيئية. ويُعد الإصلاح الضريبي البيئي خطوة مهمة نحو تحسين فعالية النظام الضريبي وتعزيز دوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. لذا، يهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء على أهمية هذا النوع من الإصلاح، مع بيان آثاره المحتملة على المستويات البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية.

#### الفرع الاول: أهمية الضريبة البيئية:

- من أنجع الوسائل القانونية والاقتصادية لحماية البيئة كما أنها وسيلة رادعة لتخفيف الضغط على استهلاك الموارد الطبيعية وبذلك أصبح لها دور جوهري في ترسيخ أسس وأبعاد التنمية المستدامة.

- الآلية الفعالة لإعمال مبدأ الملوث الدافع والمحرك الرئيسي له وكأن الضريبة البيئية وجدت لخدمة هذا المبدأ وقد اعتبرها الاقتصاديون محور الأساليب الاقتصادية وأكثرها كفاءة في مواجهة التلوث، فتدهور البيئة راجع إلى مجانية استخدام الموارد البيئية.

- أداة تهدف إلى الحد من التلوث واستغلال الموارد الطبيعية، تسمح بإدماج تكاليف الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن النشاط الاقتصادي والاجتماعي، كما أنها تغطي كلا من قطاع الطاقة، الاستهلاك والإنتاج، النقل، التلوث والموارد الطبيعية من خلال الضرائب أو النفقات الضريبية، كما تعد أداة تصحيحية لنقائص السوق وفشله باحتوائها لتكاليف الآثار الخارجية السلبية للنشاطات وذلك بتصحيح الأسعار عن طريق إدماج تكاليف التدابير البيئية في سعر الخدمة أو المنتج المستهلك.

- يركز جوهرها إلى قاعدة أساسية مفادها أن الذي يحدث أكبر ضررا بيئيا (تلوثي) هو من يدفع أكبر معدل ضريبي، وذلك كعقوبة على تلويث البيئة باعتماد تكنولوجيا مضرّة بها، وعليه كلما كان معدل الضرائب والرسوم أكبر كلما أحس الملوثون بأثرها، ما قد يدفعهم إلى تغيير أنماط التصنيع والإنتاج المرتكزة على التكنولوجيا الرخيصة والملوثة إلى البحث في سبل اعتماد تكنولوجيا صديقة للبيئة، والتي عادة ما تكون أكثر كلفة، لكن في مقابل ذلك يوجد ما يسمى بالحواجز الضريبية التي من شأنها التخفيف من عبء التكاليف الباهظة التي تقع على عاتق الملوّثين بغية اكتساب تلك التكنولوجيا غير الملوثة، ثم أن الإعفاء كلما كان لمدة أطول كلما اضمحلت تكلفة اكتساب تلك التكنولوجيا مع مرور الزمن. (بوعلام 2022، ص42)

### الفرع الثاني: آثار الإصلاح الضريبي البيئي:

وقد سعت الكثير من البلدان إلى إدخال الآليات الضريبية من خلا الإصلاح الضريبي والذي اشتمل على الطرق التالية: (حمد انجاد 2023، 518)

**أولاً: إلغاء التشريعات الضريبية المضرّة بالبيئة:** وهذا من خلال إلغاء مختلف الضرائب والرسوم التي لم تكن لها تأثيرات إيجابية للمحافظة على البيئة، وإحلالها تشريعات ضريبية بديلة تهدف إلى ردع جميع الممارسات التي لا تخدم التنمية المستدامة من جهة وتخفّز كل المبادرت الداعمة لتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى، مثال على ذلك المنح التي قدمتها دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إلى الفلاحين في عام 1996 والتي بلغت 297 مليار دولار أمريكي ادت إلى الاستغلال الفاحش للأرض وتغيرات بيئية خطيرة سببها استخدام المبيدات وتخفيف الأراضي والاستخدام الفاحش لمياه الري والتي كانت مدعومة بنسبة 75% مما أدى إلى استنزاف أغلب المياه لاستخدامات الري مما أدى إلى تدمير النبات الطبيعي في المنطقة.

**ثانياً: إعادة هيكلة الرسوم والضرائب المتعلقة بالدخل ورقم الاعمال:** بقصد تخفيف العبء الجبائي على المؤسسات الملوثة وهذا بما تتوافق مع مبدأ الملوّث يدفع يعد أهم الآليات الاقتصادية المكتملة لنظام تعويض الضرر البيئي، سواء من حيث أهدافه أو الوسائل التي يستند إليها لإصلاح الضرر البيئي.

**ثالثاً: تأسيس رسوم بيئية جديدة:** قصد خلق نوع من العدالة ما بين جميع المؤسسات الملوثة من جهة ومنح تحفيّزات إضافية للمؤسسات التي تعمل على حماية البيئة، وبعد صدور قانون التعديل الثاني لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم الذي منح بموجب المادة (44/أولاً/ف 5) منه مجلس المحافظة صلاحية فرض ضريبة على الشركات العاملة في المحافظة التي تسبب ضرراً فعلياً بالبيئة. والحقيقة كان غموض سبب تذبذب موقف المشرع العراقي من فرض الضرائب البيئية حيث أخذ بما على المستوى المحلي ونبذها على المستوى الاتحادي، وكان الاجدر بالمشرع منح الاختصاص بفرضها للحكومة الاتحادية مع تخصيص نسبة من إيرادات تلك ضرائب للمحافظات المتضررة بيئياً بسبب التلوث.

### المطلب السادس: إيجابيات وسلبيات فرض الضريبة البيئية

رغم ما تحمله الضرائب البيئية من أهداف نبيلة تتعلق بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، إلا أن تطبيقها لا يخلو من تحديات وآثار متباينة. فكما أن لها العديد من الإيجابيات التي تجعلها أداة فعالة للحد من التلوث وتوجيه السلوك الاقتصادي نحو خيارات أكثر استدامة، فإن لها أيضاً بعض السلبيات التي قد تؤثر على الفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. وفي هذا الإطار، يتناول هذا المطلب أبرز الإيجابيات والسلبيات المرتبطة بفرض الضريبة البيئية، في ضوء التجارب العملية والنظرية.

الفرع الأول: الإيجابيات فرض الضريبة البيئية:

هناك العديد من المزايا نذكر منها: تقليل عوامل التكلفة حيث تختلف تكاليف الحد من التلوث باختلاف الملوثين والتكنولوجيات وبالتالي فإن الضرائب المناسبة تكون عند الوصول إلى المستوى الأمثل للتلوث بأقل التكاليف؛ التحريض الثابت وذلك من خلال أن الضرائب قد تحرض ملوث على استخدام التكنولوجيا بفعالية؛ التحريض الديناميكي يعني أن الضرائب تقدم تحريضاً مستمرا لتقليل التلوث باستمرار؛ واسترداد الضريبة يعني مصدر لتطوير تقنيات جديدة ، والتي يمكن أن تولد المزيد من الفعالية من حيث التكلفة؛ التنظيم العام وذلك من خلال توحيد الضرائب لجميع الملوثين وبالتالي التنظيم الفعال هو أمر لا مفر منه للتفاوض مع الملوثين حول المعدلات ؛ خصائص الحد من التكلفة والذي يحدث عندما تكون تكاليف خفض مستوى التلوث أعلى بكثير من الفوائد البيئية الناتجة. (عباسي و زودة 2019، ص54)

الفرع الثاني: السلبيات فرض الضريبة البيئية:

يمكن تلخيص أبرز السلبيات التي توجه للضرائب البيئية في النقاط التالية: (قبايلي و دراقي 2023، 25)

- إحداث آثار سلبية على مؤسسات الدول التي تفرض فيها الضرائب البيئية مقارنة بالدول الأخرى التي لا تطبق فيها، والذي سيؤثر على قدرة الشركات القائمة على المنافسة سواء في الأسواق الدولية أو المحلية، فهذه الشركات تتحمل أعباء ضريبية إضافية لا تتحملها الشركات النظيرة في الدول الأخرى
- عدم تماثل ملوثات البيئة، مما يصعب تقدير حجم الضرائب البيئية التي يمكن أن تفرض على المتسبب في التلوث
- قد تؤدي الضرائب البيئية إلى غلق بعض المؤسسات التي لا تستطيع أن تقلل من حجم التلوث، و هو ما يؤدي إلى فقدان مناصب شغل، و إلى فقدان الخزينة العمومية بعض مواردها المالية.
- يتطلب تطبيق الحماية البيئية خبرات ومهارات متنوعة، و هذا أمر يصعب توافره في الدول النامية.
- ظاهرة التهرب الضريبي والغش الضريبي، و التي تحد من مساهمة الجباية في حماية البيئة بصفة خاصة.
- تتناقى أساليب الدعم و الإعانات مع مبدأ الملوث الدافع نظرا لتكريسها للحق في التلوث الذي يتعارض مع مفهوم التنمية المستدامة.

### المبحث الثاني: تغير المناخ وأثره على الاقتصاد والبيئة

يُعد تغير المناخ واحدًا من أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم، إذ تؤثر ظواهره المتطرفة على مختلف القطاعات الاقتصادية والبيئية، مما يفرض تحديات جديدة على صناعات القرار والمجتمعات. فقد أدى ارتفاع درجات الحرارة، والتغير في أنماط الطقس، وازدياد وتيرة الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف إلى تأثيرات اقتصادية وبيئية واسعة النطاق. كما تتفاقم المشكلات البيئية مثل التصحر، وتآكل السواحل، وانخفاض التنوع البيولوجي، مما ينعكس سلبيًا على الإنتاج الزراعي، والصناعات المختلفة، ورفاهية المجتمعات.

يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على مفهوم تغير المناخ وأسبابه، وتحليل تداعياته على المستوى العالمي، واستعراض المخاطر الاقتصادية والمالية التي تنجم عنه. كما سنناقش السبل المتاحة للحد من هذه المخاطر، مع التركيز على الدور المحوري للقطاع المالي في دعم جهود التكيف والتخفيف من آثار التغيرات المناخية. وأخيرًا، سيتم تناول التأثيرات الخاصة بتغير المناخ على الاقتصاد المصري والموارد الطبيعية، لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على التكيف مع التحديات المستقبلية.

#### المطلب الأول: مفهوم تغير المناخ وأسبابه

أصبح تغير المناخ في العقود الأخيرة أحد أبرز القضايا البيئية التي تثير قلق المجتمع الدولي، نظرًا لتأثيراته الواسعة على النظم البيئية، والاقتصاد، وصحة الإنسان. ويُعد فهم مفهوم تغير المناخ والوقوف على أسبابه خطوة أساسية لتحديد سبل مواجهته والتخفيف من آثاره. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المطلب توضيح مفهوم تغير المناخ، مع استعراض أهم العوامل الطبيعية والبشرية التي تؤدي إلى حدوثه.

#### الفرع الأول: مفهوم تغير المناخ:

**المناخ هو:** حالات الحرارة والرطوبة والرياح المتوقع حدوثها في مكانٍ ما خلال فترة محددة.

**تغير المناخ:** يُقصد به التحولات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس. قد تكون هذه التحولات طبيعية، فتحدث - على سبيل المثال - من خلال التغيرات في الدورة الشمسية. ولكن، منذ القرن التاسع عشر، أصبحت الأنشطة البشرية هي المسبب الرئيسي لتغير المناخ، ويرجع ذلك أساسًا إلى حرق الوقود الأحفوري، مثل الفحم والنفط والغاز، حيث ينتج عنه انبعاثات غازات الدفيئة التي تعمل مثل غطاء يلتف حول الكرة الأرضية، مما يؤدي إلى حبس حرارة الشمس ورفع درجات الحرارة. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023، ص. 6).

أما فريق العمل الحكومي الدولي لتغير المناخ (GIEC)، فقد اعتبر التغيرات المناخية: "كل أشكال التغيرات التي يمكن التعبير عنها بوصف إحصائي، والتي قد تستمر لعقود متوالية، سواء كانت ناتجة عن النشاط الإنساني أو عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي". (طواهرية 2020، ص9)

#### الفرع الثاني: أسباب تغير المناخ:

تنقسم أسباب تغير المناخ إلى أسباب طبيعية وبشرية:

#### أولاً: الأسباب الطبيعية: (حوراء 2019، 15)

- الثورات البركانية، حيث تُعد مصدرًا للغازات الدفيئة بكميات هائلة (مثل بُركاني آيسلندا وتشيلي).
- العواصف الترابية في الأقاليم الجافة وشبه الجافة التي تعاني من تدهور الغطاء النباتي، وقلة الزراعة والأمطار.

• ظاهرة البقع الشمسية، وهي ظاهرة تحدث كل 11 عامًا تقريبًا نتيجة اضطراب في المجال المغناطيسي للشمس، مما يزيد من الطاقة الحرارية للإشعاع الصادر عنها.

• الأشعة الكونية الناجمة عن انفجار بعض النجوم، حيث تضرب الغلاف الجوي العلوي للأرض وتؤدي إلى تكون الكربون المشع.

ثانياً: الأسباب البشرية: (حوراء 2019، 18-19-20)

1. قطع الغابات: حيث يتسبب قطع الغابات في انبعاث غاز الكربون، لأن الأشجار عند قطعها تطلق الكربون الذي كانت تخزنه، وكل عام يتم تدمير ما يقارب 12 مليون هكتار من الغابات، ونظراً لأن لأشجار تمتص ثاني أكسيد الكربون، فإن قطعها يحد أيضاً من قدرة الطبيعة على إبقاء الانبعاثات خارج الغلاف الجوي، كما تعد إزالة الغابات، إلى جانب الزراعة والتغيرات الأخرى في استخدام الأراضي، سبباً رئيسياً لما يقارب ربع انبعاثات غازات الدفيئة العالمية.

2. استخدام وسائل النقل: تعمل معظم السيارات والشاحنات والسفن والطائرات بالوقود الأحفوري، مما يجعل النقل مساهماً رئيسياً في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وخاصة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتمثل مركبات الطرق الجزء الأكبر من احتراق المنتجات القائمة على البترول، مثل البنزين، في محركات الاحتراق الداخلي، لكن الانبعاثات من السفن والطائرات أيضاً مستمرة في الزيادة، والنقل مسؤول عن ما يقارب ربع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية المرتبطة بالطاقة، وتشير الاتجاهات إلى زيادة كبيرة في استخدام الطاقة لأغراض النقل خلال السنوات القادمة.

3. تصنيع البضائع: ينتج عن الصناعات التحويلية والصناعة بشكل عام انبعاثات، معظمها يأتي من حرق الوقود الأحفوري لإنتاج الطاقة لصنع أشياء مثل الأسمنت والحديد والصلب والإلكترونيات والبلاستيك والملابس وغيرها من السلع والمنتجات، كما يطلق التعدين والعمليات الصناعية الأخرى الغازات، كما هو الأمر بالنسبة لصناعة البناء، وغالباً ما تعمل الآلات المستخدمة في عملية التصنيع على الفحم أو الزيت أو الغاز، بعض المواد مثل البلاستيك مصنوعة من مواد كيميائية مصدرها الوقود الأحفوري، فالصناعات التحويلية هي واحدة من أكبر المساهمين في انبعاثات غازات الدفيئة في جميع أنحاء العالم.

### المطلب الثاني: تداعيات تغيير المناخ على المستوى العالمي

أدى تسارع وتيرة التغيير المناخي، نتيجة ازدياد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، إلى بروز مجموعة من التداعيات البيئية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي. وإذا ما استمرت هذه الانبعاثات في الارتفاع، فإن العالم سيواجه تحديات غير مسبوقة تمس أمنه الغذائي، واستقراره المناخي، وتوازن النظم البيئية. وفي هذا السياق، يتناول هذا المطلب أهم الآثار المترتبة على تغيير المناخ، وذلك بالاستناد إلى أبرز التقارير الدولية والدراسات الحديثة في هذا المجال. (طواهرية 2020، 51-52)

- فحسب تقرير هيئة مستشاري الحكومات الخاصة بالتغيير المناخي، من المتوقع أن يزيد متوسط حرارة الأرض من 3 إلى 10 درجات مئوية خلال هذا القرن، مما قد يتسبب في إزاحة حوالي مليار شخص من أماكنهم جراء الفيضانات.
- تم تسجيل فقدان كبير في طبقة الجليد القطبي في شهري سبتمبر من عامي 2005 و 2007، حيث تلاشت قطعة جليدية تعادل ضعف مساحة بريطانيا خلال أسبوع.
- حدوث خلل في فصول السنة بنصف الكرة الأرضية الشمالي، حيث زادت بعض الفصول بحوالي 11 يوماً، وهذا يحدث نتيجة موت وتحلل عدد من المواد العضوية وانبعاث الكربون منها في الغلاف الجوي، إذ نجد تقلص فصل الشتاء وطول فصل الصيف.
- أصبحت بحار الأرض أكثر حمضية كنتيجة لزيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون، وبحلول عام 2050م ستصبح البحار حمضية بشكل كافٍ للقضاء على النباتات العالقة بها.

كما أكد التقرير الذي أعده الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيير المناخ في إطار تقرير التقييم الخامس، أن العقود الثلاثة الأخيرة شهدت ارتفاعاً تدريجياً في درجة الحرارة على سطح الأرض، مما تسبب في ارتفاع المتوسط العالمي لمستوى سطح البحر خلال الفترة ما بين 2001-2010، فُدر بـ 0.19 متراً، وتشير التوقعات إلى استمرار ارتفاع متوسط سطح البحر بين 0.52 و 0.98 متراً بحلول عام 2020، وبين 0.58 و 2.03 متراً بحلول عام 2021.

واستناداً إلى سيناريوهات الانبعاثات، من المرجح أن يتكرر اليوم الأكثر حرماً على الإطلاق من يوم كل 20 عاماً، إلى يوم كل عامين خلال القرن 21 في معظم المناطق، إلى جانب شبه خلو القطب الشمالي من الجليد في شهر سبتمبر منتصف هذا القرن، حسب سيناريو ارتفاع انبعاثات الاحتباس الحراري، التي من المتوقع أن تبلغ 6.2 و 8.4 درجة مئوية في الفترة من 2018-2021 مقارنة بالفترة من 1986 و 2005.

في حين أوضحت اللجنة الحكومية الدولية حول تغير المناخ في تقاريرها المتعاقبة منذ عام 2000، أن التغيرات المناخية المحتملة ستختلف في تداعياتها من قارة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى داخل القارة نفسها، إذ يرى العلماء أن ارتفاع درجة الحرارة لا يقل خطراً عن قيام حرب نووية عالمية. (طواهرية 2020، 52)

### المطلب الثالث: المخاطر الاقتصادية والمالية الناجمة عن التغيرات المناخية

لا تقتصر آثار التغيرات المناخية على الجوانب البيئية فحسب، بل تمتد لتشكل تهديداً مباشراً للاستقرار الاقتصادي والمالي على المستويين الوطني والدولي. إذ تؤثر الظواهر المناخية المتطرفة مثل الجفاف والفيضانات وارتفاع درجات الحرارة على الإنتاج الزراعي، والبنية التحتية، وأسواق الطاقة، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية متزايدة واضطرابات في سلاسل التوريد. ومن هذا المنطلق، يسقط هذا المطلب الضوء على أبرز المخاطر الاقتصادية والمالية المرتبطة بالتغير المناخي، وانعكاساتها على خطط التنمية والاستثمار.

سجلت درجات الحرارة على المستوى العالمي ارتفاعاً يُقدَّر بـ 0.8-1.2 درجة مئوية مقارنة بمستوياتها قبل فترة التحولات الصناعية، وقد أجمع العلماء أن هذا التغير ناتج عن الانبعاثات الغازية التي لا يزال يتسبب فيها العنصر البشري. تتراوح الأضرار الناتجة عن التغيرات المناخية بين أضرار حادة، تنجم عن العواصف والفيضانات وموجات الحر وموجات البرد وحرائق الغابات والزلازل وغيرها، وأخرى مزمنة مثل التي تنبع عن الجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر وانحسار مستوى الجليد والثلوج، وهي مخاطر دائمة يتعذر أن يُنبئ عنها. مصادر بشرية ومادية والنشاط الاقتصادي، وبالتالي ستؤثر حتماً على أداء القطاع المالي.

يشير صندوق النقد الدولي ، إلى أن الأضرار المباشرة على مدار العقد الماضي للكوارث الطبيعية ناهزت 3 تريليون دولار أمريكي سنوياً (أو حوالي 0.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي). في حال تواصلت الإنبعاثات الغازية في النمط الحالي فسوف تبلغ درجة الإحتباس الحراري ما بين 3.2 و 5.0 درجة مئوية بحلول عام 2021، ولن تقتصر نتائج ذلك على ارتفاع درجات الحرارة فحسب، بل سوف ينتج عنها أيضاً تغيّر في مستويات هطول الأمطار والرطوبة وزيادة وشدة الكوارث الطبيعية وتأثيرات بيئية أخرى، مثل تحمّض المحيطات، أو ارتفاع منسوب المياه بسبب توسع البحار وذوبان الجليد. هذه التغيرات المناخية ونتائجها على البيئة من المرجح أن تؤثر على العديد من الأنشطة البشرية، خاصةً منها الاقتصادية. (العداري و عبيد 2022، ص64)

### المطلب الرابع: الحد من مخاطر التغيرات المناخية

تتطلب عملية مواجهة التغير المناخي تنسيقاً في الجهود الوطنية والدولية، وكذا خلق درجة عالية من الوعي البيئي، وكل ذلك يستلزم المزج بين طريقتين، الطرح التكميلي لاستعباب التداعيات السلبية للظاهرة، والطرح الاستجابي من خلال ابتكار سلسلة من الاجراءات العلاجية وكذا الوقائية التي تعمل على حماية البيئة. (شافعة و حميداني 2018، 235-236)

أولاً: تدابير التكيف مع التغير المناخ

تطرح مسألة التغير المناخي معضلة التكيف مع التطورات غير المحسوبة لمسألة الاحتباس الحراري، بما لها من تداعيات على الامن البيئي، ويطرح هذا المطلب ضمن المفاوضات الدولية حول المناخ، حيث تتحمل البلدان المصنعة المسؤولة الاخلاقية والقانونية عن سلامة الارض، وترى الأمم المتحدة أن التكيف مع التغير المناخي جرى إهماله لعقود، حين تم إدراجه في مرتبة ثانوية، بالرغم من المستوى الخطير له وآثاره السلبية، ولقد برز هذا الطرح مثال في ديباجة بروتوكول كيوتو، التي اعتمدت خطاباً توعوياً بشأن المصلحة المشتركة والعوائد الإيجابية المتصلة بالتحرك المشترك وعلى الصعيد العالمي، بإشراك كل الاطراف مهما تفاوت مستوى تأثيرها أو تضررها، وكذا توفير موارد والتزامات مالية تغطي ما جرى الاتفاق عليه، ويتم النظر لهذا مثل لفترة نوعية في إيجاد المجانسة ما بين البروتوكول من خلال كونه المخاوف من تدهور المناخ والمساعي لاصالح هذا التدهور.

تنصب التدابير التكيفية في مواجهة أخطار التغير المناخي على استعجال الحماية للمناطق السكانية الواقعة تحت خطر الغرق والتهجير، ويكون ذلك بابتكار مصدات البحار و حواجز المد العاصفي وتغيير التوضع السكاني على السواحل؛ أما بالنسبة للمناطق التي يمتد إليها التصحر والجفاف الشديد، فإن الامر يتجاوز مسألة التشجير وما تقترن به من طول المدة الزمنية لاجل الجفاف والتي لا تحتاج إلى السقي، و كذا تطوير تقنيات تخزين المياه وحفظها؛ اعادة استخدام المياه؛ وكذا عبر أسلوب تحلية المياه؛ والرفع من كفاءة و استخدام المياه والري الاقتصادي، و في جانب آخر؛ فإنه لا بد من الاقرار بأن الزراعة ليست مجرد ضحية لتغير المناخ، فهي أيضاً أحد مصادر ذلك التغير، خاصة و أن مسعى الحصول على أراض جديدة على حساب الغابات؛ مسؤول عن نسبة من غاز ثاني أكسيد الكربون الذي كان يتم السيطرة عليه عبر عمليات التركيب نما الفعالية، والابد من تدعيم حواجز ومنصات تثبيت الكربون، إنه يمكن تحويل كثير من الظروف المناخية السلبية على غرار غزارة التساقط، إلى جانب إيجابي في الوفرة المائية مثال، من خلال تطوير قدرة الاستيعاب لتلك الامطار، و توسيع نطاق جمعها؛ وفي الجانب الموازي تطوير التعامل بكفاءة مع ظروف الجفاف، عبر تكوين غطاء نباتي عبر غرس الاشجار المتأقلمة مع ظروف الضوئي.

انتبه المجتمع الدولي لخطورة ظاهرة التغيرات المناخية وتداعياتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية منذ السبعينيات من القرن العشرين، وتمثل ذلك الاهتمام في انعقاد عدد من المؤتمرات التي انتهت إلى توقيع عدد من الاتفاقيات، ترتب عليها التزامات دولية متعددة، ويمكن استعراض أبرز محطات التعاون الدولي في مجال حماية البيئة والحد من التغيرات المناخية فيما يلي: (رفعت 2023، 344)

انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في ستوكهولم بالسويد عام 1972، وقد نتج عنه إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة ( UNEP - United Nations Environment Programme)، والذي يعمل كمحفز علمي للعمل من أجل حماية البيئة، من خلال وضع جدول الأعمال البيئي العالمي، وتعزيز التنفيذ المتسق للبعد البيئي للتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة. توقيع بروتوكول مونتريال عام 1987، وهو معاهدة دولية تهدف إلى حماية طبقة الأوزون من خلال التخلص التدريجي من إنتاج عدد من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

تعاونت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ( IPCC - Intergovernmental Panel on Climate Change) مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأرصاد العالمية لإصدار التقرير التجميعي الأول عام 1988 بشأن الأسباب العلمية لظاهرة تغير المناخ وآثارها وماهية التدابير الاستراتيجية للتصدي لها. (رفعت 2023، ص344)

ثانيًا : التعامل مع تغيّرات المناخ بين الخبرة التاريخية والأنماط الجديدة للاستجابة (شافعة و حميداني 2018، 21-22-23)

تمثل البيئة وحدة متوازنة متكاملة تتكون من عناصر طبيعية وحيوية مرتبطة ببعضها ارتباطاً بالغ التعقيد، ويؤدي هذا التعقيد إلى المحافظة على التوازن الطبيعي للبيئة، ويمنع الإخلال به بصورة فجائية أو تدريجية. وقد استمر التوازن الطبيعي للبيئة قائماً حتى القرن العشرين، وظهر بشكل جلي خلال العقود الثلاثة الأخيرة من هذا القرن أن هذا التوازن معرض للاختلال نتيجة النشاط البشري. لقد أثار النشاط البشري على جميع الأغلفة الأرضية التي تشمل الغلاف الجوي Atmosphere، والغلاف المائي Hydrosphere، والغلاف الصخري Pedosphere، والغلاف الحيوي Biosphere، والغلاف الجليدي Cryosphere.

ويبرز أثر هذا النشاط على الغلاف الجوي من خلال طرح كميات هائلة من الشوائب والملوثات الغازية والغازات الدفيئة، خاصة من خلال الاستخدام غير الرشيد للمخصبات الكيماوية لزيادة الإنتاج الزراعي - في مواجهة التزايد السكاني ولتحقيق الربح المادي - واستخدام المبيدات بمختلف أنواعها للقضاء على الحشرات الناقلة للأمراض أو الآفات الزراعية، بما أدى إلى تلويث المصادر المائية والتربة والغلاف الجوي، وامتزاج الغازات في الغلاف الجوي.

يعني أنه لا توجد علاقة بين الموقع الجغرافي للانبعاثات وآثارها، ففي نهاية المطاف، فإن جميع البلدان والشعوب هم الضحايا المحتملون لتغير المناخ. يعمل كثير من صغار المزارعين في العالم في أراضٍ هامشية تقع في المناطق المدارية، التي تُعتبر من الأراضي الأشد تعرضاً لظواهر تغير المناخ، من قبيل زيادة تواتر حالات الجفاف وحدته. وهم أقل الناس قدرة على تحمّل أي هبوط في مستويات الدخل المتأتي من حقولهم المتواضعة، كما أنهم الأقل استعداداً للتكيف مع الأحوال المتغيرة.

فتغير المناخ سيؤثر على صلاحية الأرض لزراعة أنواع المحاصيل المختلفة وتربية الحيوانات وصيد الأسماك والرعي، كما سيكون له أثره من خلال التعرّض للآفات والأمراض وعلى التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. وستندثر عدد من المزارع بسبب تزايد الجفاف ونضوب المياه الجوفية وزيادة نسبة الملوحة وارتفاع مستوى البحار.

لقد تعلم المزارعون والرعاة وسكان الغابات والصيداؤون تاريخياً كيفية التعامل مع تقلب المناخ، وكثيراً ما كيفوا محاصيلهم وممارساتهم الزراعية كي تتماشى مع الأحوال المتغيرة، غير أن شدة تغير المناخ وسرعة وتيرته تمثل تحديات غير مسبوقه. فالتغيرات في الحرارة وهطول الأمطار وزيادة تواتر ظواهر الطقس المتطرفة، يُتوقع أن تؤدي جميعها إلى حالات عجز في إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني وخسارة في الأصول الأخرى، الأمر الذي لا يهدد إنتاج الأغذية وحده، وإنما يهدد كذلك إمكانية الحصول على الموارد الغذائية واستقرارها والانتفاع بها. وفي بعض المناطق، يمكن لهذه التغيرات أن تكون أكبر بكثير من قدرة السكان على التكيف معها. (شافعة و حميداني 2018، 21-22-23)

#### المطلب الخامس: دور القطاع المالي في الحد من مخاطر تغير المناخ

أصبح للقطاع المالي دور متزايد الأهمية في مواجهة التحديات المناخية، من خلال توجيه الاستثمارات نحو المشاريع المستدامة، وتمويل التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون. ولم يعد دور المؤسسات المالية يقتصر على تحقيق الربح فقط، بل بات يشمل أيضاً المساهمة في الحد من مخاطر تغير المناخ، عبر دعم الابتكار البيئي، وتقديم أدوات مالية خضراء مثل السندات الخضراء والقروض المستدامة. وفي هذا الإطار، يتناول هذا المطلب كيفية إسهام القطاع المالي في التخفيف من آثار تغير المناخ، ودوره في دعم جهود التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة.

يمكن للنظام المالي الإضطلاع بدور أكبر في مواجهة تغيير المناخ، من خلال تعبئة الموارد اللازمة للإستثمار في التخفيف من حدة التغيرات المناخية، والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف وبناء قدرة الدول والمؤسسات على مواجهة الكوارث تعتبر مسائل إعادة توجيه التمويل نحو الإستثمارات الأقل ضرراً بالمناخ وتوجيه المؤسسة نحو النمو المستدام، على صلة مباشرة بالمخاطر المالية للتحويلات المناخية وذلك بالعمل على تعديل نسي للتدفقات المالية نحو الأنشطة المتوافقة مع أهداف المناخ، وعلى دعم الاستثمارات المتوافقة مع البيئة كما يجدر بالسلطات الرقابية العمل على دراسة سبل التحوط من مخاطر التحول في وقت وجيز، لأن التأخر في تجسيدها سيزيد من خطورة المخاطر النظامية المرتبطة بالأصول المتعثرة. (العذارى و عبيد 2022، ص54)

وقد أصدرت هيئات وضع المعايير العالمية مؤخراً مبادئ توجيهية للتقييم والإدارة والإشراف لهذه المخاطر بالنسبة للقطاع المالي، بما في ذلك خارطة الطريق التي وضعتها مجلس الاستقرار المالي (FSB) لمعالجة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ.

يُعد الكشف عن الآثار المالية الفعلية والمحتملة للمخاطر المرتبطة بتغيير المناخ على أصول البنك والتزاماته وعملياته وأدائه المالي العام أمراً بالغ الأهمية. وقد يشمل ذلك تقييم وتقدير تكاليف التكيف أو التخفيف أو المسؤوليات المتعلقة بالجوانب البيئية بالإضافة إلى ذلك، يجب على البنوك أن تأخذ في الاعتبار القواعد والمتطلبات التنظيمية المرتبطة بالإفصاح عن مخاطر تغيير المناخ.

وفي بعض البلدان، تفرض الهيئات التنظيمية متطلبات تُلزمها بالكشف عن المخاطر المرتبطة بالمناخ في بياناتها وتقاريرها المالية السنوية. وبالتالي، ينبغي دمج نتائج تقييم مخاطر تغيير المناخ في التقارير المالية، بما في ذلك الإفصاحات والبيانات المالية السنوية. ويضمن ذلك أن يكون لدى أصحاب المصلحة فهم عميق لكيفية تأثير هذه المخاطر على الجانب المالي من أداء البنوك. (الخضيرى 2024، ص304-310)

### المطلب السادس: تأثير تغيير المناخ على الاقتصاد المصري والموارد الطبيعية

تعد مصر من الدول التي تواجه تحديات كبيرة نتيجة التغيرات المناخية، نظراً لاعتمادها الكبير على الموارد الطبيعية الحساسة مثل مياه النيل، والأراضي الزراعية، والمناطق الساحلية. وقد باتت آثار تغيير المناخ تُهدد بشكل مباشر قطاعات حيوية في الاقتصاد المصري، كالأمن الغذائي، والسياحة، والطاقة، ما يفرض ضرورة التكيف السريع ووضع استراتيجيات فعالة للحد من هذه التأثيرات. وفي هذا السياق، يتناول هذا المطلب أبرز الانعكاسات الاقتصادية والبيئية لتغيير المناخ على مصر، مع التركيز على الموارد الطبيعية الأكثر تضرراً.

تتميز مصر بمناخ شبه صحراوي (صيف حار جاف و شتاء معتدل يصاحبه هطول القليل من الأمطار و هبوب رياح على بعض المناطق المطلة على الشواطئ المصرية) ، كما تتميز مصر بموقعها على البحر المتوسط شمالاً والبحر الأحمر شرقاً و تمتد الشواطئ المصرية نحو 6500 كم و . تشمل ملامح التغيرات المناخية في مصر ، التغيير في معدلات كل من درجة الحرارة و التهطل حيث يؤثر تغيير المناخ على الموارد الطبيعية والاقتصاد المصري وذلك من خلال:

**أولاً: تأثير تغيير المناخ على المياه:** ووفقاً لتقديرات دراسات ارتفاع مستوى سطح البحر، فإن دلتا الأنهار معرضة للخطر بشكل كبير، خاصة دلتا نهر النيل في مصر، ودلتا دجلة والفرات في العراق. ففي مصر، تمثل الأراضي الصحراوية اليابسة نحو 94% من المساحة، أما الدلتا فتُعدّ من أكثر المناطق خصوبة، فهي أراضٍ زراعية تمثل نحو 65% من مساحة مصر الزراعية، وهي المصدر الأساسي للمحاصيل الزراعية التي يعتمد عليها معظم سكان الدولة.

وتراجع الدلتا حالياً بسبب تسارع التعرية على طول الساحل؛ نتيجة للعوامل الطبيعية، ولبناء السد العالي بأسوان. وتشير تقديرات الدراسات إلى أنه بارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار متر واحد، سيغرق جزء كبير من دلتا النيل (من 34% إلى 58% من

أراضيها). وسيُشكل ذلك تهديدًا لمدن كبرى مثل: الإسكندرية، ودمنهور، وكفر الشيخ، ودمياط، والمنصورة، وبورسعيد، وسيزحف سكان هذه المدن إلى مناطق أكثر تركيزًا في الجنوب؛ مما سيؤدي إلى تدهور معيشتهم. (مجدي 2023، ص25)

ثانياً: الزراعة: تُعتبر الزراعة مفتاح التقدم الاجتماعي والاقتصادي في مصر، فهي تلعب دورًا رئيسيًا في الاقتصاد القومي المصري، حيث يعتمد عليها أكثر من 50% من المصريين كمصدر للدخل ووسيلة لخلق فرص العمل.

وتمثل قطاع الزراعة حوالي 30% من القوة العاملة، كما أنه يساهم بحوالي 20% من الصادرات، وتعتمد عليه مجموعة كبيرة من الصناعات.

ويُعد الدور الهام الذي تلعبه الزراعة في الاقتصاد المصري، وتزايد الضغوط البيئية، من أهم الأسباب التي دفعت إلى اعتبار الزراعة أحد أكثر القطاعات تأثرًا بالتغيرات المناخية. وقد شاركت عملية النمذجة التي تمت لمعرفة أثر التغيرات المناخية على عائد محاصيل القمح والذرة في الدلتا ومناطق مصر الوسطى و العليا إلى أن التغيرات المناخية من الممكن أن تؤدي إلى انخفاض جوهري في الناتج القومي من هذه المحاصيل و . بحلول عام 2050 يتوقع الخبراء انخفاض الناتج من القمح و الذرة بنسبة 18% و 19% على الترتيب مقارنة بالإنتاج الحالي و . على الجانب الآخر يتوقع أن تؤدي التغيرات المناخية إلى حدوث زيادة في العائد من محصول القطن.

ثالثاً: زيادة تأثير المناخ على معدلات التصحر: تؤدي التغيرات المناخية إلى زيادة التصحر، في حين أن زيادة التصحر تؤدي بالضرورة إلى زيادة التغيرات المناخية. يعني ذلك أن العوامل المناخية مثل: ارتفاع درجة الحرارة، وقلة الأمطار أو ندرتها، تساعد على سرعة البخر وتراكم الأملاح في التربة. كما يُعتبر انجراف التربة بفعل الرياح أو السيول من أخطر العوامل التي تهدد الحياة النباتية والحيوانية، خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة، وتؤدي إلى تصحرها.

وفي المقابل، فإن زيادة التصحر وفقدان الغطاء النباتي يخلقان جوًا ملائمًا لتكثيف حرائق الغابات وغيرها من العوامل التي تُساهم في زيادة التغيرات المناخية. تشير الخطة القومية لمكافحة التصحر إلى أن مصر من الدول التي تعاني من ظاهرة التصحر نتيجة التغير في المناخ والأنشطة البشرية.

ومن المتوقع أن تزيد التغيرات المناخية من حدة التصحر، ويرجع ذلك إلى انخفاض حاصل هطول الأمطار / البخر السنوي المحتمل، وتحرك مناطق المناخ الإيكولوجي من حيث خطوط العرض والطول، ومن ثم زحف المناطق شديدة الجفاف إلى المناطق الجافة، وزحف المناطق الجافة إلى المناطق شبه الجافة، وزحف المناطق شبه الجافة إلى المناطق شبه الرطبة. (عبد الظاهر 2015، ص53)

### خلاصة الفصل:

أوضح هذا الفصل الأساس النظري الذي يُبنى عليه موضوع الدراسة، حيث تم التطرق إلى الضريبة البيئية باعتبارها أداة اقتصادية حديثة تهدف إلى تصحيح الفشل البيئي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تبين أن هذه الضرائب لا تقتصر على تحصيل إيرادات مالية، بل تؤدي دوراً توجيهياً، من خلال تعديل سلوك المنتجين والمستهلكين نحو أنشطة أكثر توافقاً مع البيئة. كما أظهرت الدراسة النظرية أن فعالية الضرائب البيئية ترتبط بتصميمها الجيد وتكاملها مع السياسات الاقتصادية والبيئية الأخرى. وتبين من خلال المقارنة بين الضريبة البيئية والرسوم البيئية أن لكل منهما وظيفة مختلفة داخل المنظومة الجبائية، وأن الجمع بينهما يعزز فعالية السياسة البيئية.

من جهة أخرى، تناول الفصل ظاهرة تغير المناخ باعتبارها أحد أبرز التحديات البيئية والاقتصادية العالمية، مبرراً الأسباب العلمية لهذه الظاهرة، وتداعياتها السلبية على مختلف القطاعات، خصوصاً في الدول النامية. وأكدت المعطيات النظرية على ضرورة دمج أدوات مالية كفيلة بالحد من هذه التغيرات، خاصة من خلال إشراك القطاع المالي وتعزيز الاستثمار الأخضر. في المجمل، بين هذا الفصل أن الضرائب البيئية تمثل أحد الحلول الفعالة لمواجهة التحديات المناخية، إذا ما أُحسن تصميمها وتطبيقها في إطار رؤية شاملة تتكامل فيها الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

## الفصل الثاني:

الضريبة البيئية في مصر بين النظرية والتطبيق

تمهيد:

يشكل الإطار التشريعي والتنظيمي الركيزة الأساسية لتطبيق الضرائب البيئية بشكل فعال، إذ يُعد وجود قوانين واضحة ومحددة من أهم عوامل نجاح أي سياسة ضريبية ذات بعد بيئي. ويستدعي تطبيق هذا النوع من الضرائب في مصر دراسة دقيقة للمنظومة القانونية القائمة، والوقوف على مدى دمجها للمفاهيم البيئية ضمن السياسات المالية العامة.

ورغم أن مصر قد خطت خطوات أولية في هذا المجال، من خلال بعض التشريعات ذات الصلة بالبيئة والضرائب، إلا أن هذه الجهود لا تزال مجزأة وغير متكاملة بالشكل الذي يسمح بتفعيل ضرائب بيئية شاملة. وعليه، يتطلب الأمر فهمًا معمقًا للإطار القانوني الحالي، والتعرف على الجهات الحكومية المعنية بصياغة وتنفيذ هذه السياسات، إضافة إلى تقييم مدى ملاءمة هذه السياسات بالمقارنة مع المعايير والتجارب الدولية الناجحة.

يندرج هذا الفصل ضمن محور دراسة الإطار القانوني والتطبيقي للضرائب البيئية في مصر، ويتضمن مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: التشريعات والسياسات الضريبية البيئية في مصر

المبحث الثاني: الضريبة البيئية في مصر دراسة حالة (2024/2010)

المبحث الأول: التشريعات والسياسات الضريبية البيئية في مصر

تواجه مصر، كغيرها من الدول، تحديات بيئية متزايدة نتيجة للتوسع الصناعي والنمو السكاني والتغيرات المناخية، مما دفع الحكومة إلى تبني مجموعة من السياسات البيئية التي تهدف إلى الحد من التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية. وتعد الأدوات الاقتصادية، وعلى رأسها الضرائب البيئية، من أبرز الآليات المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف، لما لها من دور مزدوج يتمثل في تحفيز السلوك البيئي المسؤول وتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم مشروعات التنمية المستدامة.

المطلب الأول: القوانين المنظمة للضرائب البيئية في مصر

وقد تبنت الجمهورية العربية المصرية مجموعة من القوانين المنظمة للضريبة البيئية والمتمثلة في:

➤ القانون رقم 4 لسنة 1994 بإصدار قانون حماية البيئة:

وعلى ما عرضه الوزير المختص بشؤون البيئة، بعد أخذ رأي مجلس إدارة جهاز شؤون البيئة، وبناءً على ما ارتآه مجلس الدولة، قُرِّر: بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة في الفصل الأول للاحكام العامة في مادته الأولى: "أية مواد يترتب على تصريفها في البيئة المائية، بطريقة إرادية أو غير إرادية، تغيير في خصائصها، أو الإسهام في ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على نحو يضر بالإنسان أو بالموارد الطبيعية أو بالمياه البحرية، أو يضر بالمناطق السياحية، أو يتداخل مع الاستخدامات الأخرى المشروعة للبحر."

"التعويض عن الأضرار الناجمة عن حوادث التلوث يُطبق وفقاً لأحكام القانون المدني، والأحكام الموضوعية الواردة في الاتفاقيات الدولية للمسؤولية المدنية التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية، أو التي تنضم إليها مستقبلاً، بما في ذلك الاتفاقية الدولية للمسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن حوادث التلوث بالزيت، الموقعة في بركسل عام 1969، أو حوادث التلوث بالمواد السامة وغيرها من المواد الضارة، أو تلك الناجمة عن السفن التي تعمل بالطاقة النووية، أو تلك الناتجة عن التلوث من الجو، وكذلك ما يترتب على التلوث الناتج عن التصادم والجروح للسفنينة أو ما يحدث أثناء الشحن والتفريغ." (قانون البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994، 04-06)

➤ قانون الضرائب على الدخل رقم 91 لسنة 2005:

ألغى قانون الضرائب على الدخل رقم 91 لسنة 2005 وتعديلاته اللاحقة الإعفاءات المخصصة لمواجهة الأعباء العائلية (الجريدة الرسمية، أعداد مختلفة)، الأمر الذي أضر بشدة بمبدأ العدالة الاجتماعية. فالممول الذي يزيد أجره عن 2000 جنيه شهرياً يُطالب بدفع ضريبة على كل ما زاد عن ذلك المبلغ، سواء كان فرداً واحداً، أو متزوجاً ولا يعول، أو متزوجاً ويعول عدداً من الأفراد. وهكذا، يُعامل قانون الضرائب المصري كافة الممولين الطبيعيين نفس المعاملة، مهما اختلفت ظروفهم. ولا شك أن ذلك يضر كثيراً بمبدأ العدالة الضريبية الرأسية (أي معاملة الممولين ذوي الظروف المختلفة معاملة ضريبية مختلفة). (الهنداوي 2022، 117-120)

➤ قانون الضريبة على الدخل في مصر، الصادرة بالقانون رقم 26 لسنة 2020:

ففي أحدث تعديلات قانون الضريبة على الدخل في مصر، الصادرة بالقانون رقم 26 لسنة 2020، تم تحديد شرائح الدخل المختلفة وأسعار الضريبة عليها كما هو موضح في الجدول رقم (2). (الهنداوي 2022، 117)

الجدول رقم (2): أسعار الضريبة على شرائح دخول الأشخاص الطبيعيين في مصر (الهنداوي 2022، 120)

الشريحة	نطاق الشريحة	سعر الشريحة
الأولى	أقل من 15000 جنيه مصري	صفر
الثانية	أكثر من 15000 وحتى 30000 جنيه	5.2%
الثالثة	أكثر من 30000 وحتى 45000 جنيه	10%
الرابعة	أكثر من 45000 وحتى 60000 جنيه	15%
الخامسة	أكثر من 60000 وحتى 200000 جنيه	20%
السادسة	أكثر من 200000 جنيه وحتى 400000 جنيه	5.22%
السابعة	ما زاد على 400000 جنيه	25%

المطلب الثاني: خصائص وصلاحيات الدولة المصرية في مجال حماية البيئة

وتتجلى خصائص وصلاحيات الدولة المصرية في مجال حماية البيئة الفروع الآتية:

الفرع الأول: حماية البيئة في الدستور المصري:

نصّت العديد من دساتير الدول على حماية البيئة. وإدراكاً من المشرع لأهمية البيئة وضرورة حمايتها، فقد نصّ الدستور المصري

على الحق في بيئة نظيفة في أكثر من مادة من مواد الدستور، وذلك على النحو التالي:

نصّت المادة (46) على: "لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطني..."

ألزم الدستور الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على البيئة، وعدم الإضرار بها: تنص المادة (46) على: "... وتلتزم الدولة باتخاذ

التدابير اللازمة للحفاظ عليها وعدم الإضرار بها..."

تنص المادة (46) على: "... وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد

للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها."

نصّ الدستور على التزام الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة

سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية. (المادة 29 من الدستور).

نصّت المادة (30) من الدستور على: "تلتزم الدولة بحماية الثروة السمكية وحماية ودعم الصيادين، وتمكينهم من مزاولة عملهم

دون الإخلال بالنظم البيئية، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون."

نصت المادة (32) الفقرة الأولى على أن: "موارد الدولة الطبيعية ملك للشعب، وتلتزم الدولة بالحفاظ عليها، وحسن

استغلالها، وعدم استنزافها، ومراعاة حقوق الأجيال القادمة فيها..."

نصّت المادة (44) التي أكدت على التزام الدولة بحماية نهر النيل، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها، فجاء نصها: "تلتزم الدولة

بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد الاستفادة منه وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها..."

(أبو العنين و المر بلا تاريخ، 35-37)

الفرع الثاني: الحماية الإدارية للبيئة:

أُنشئ جهاز شؤون البيئة بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم 631 لسنة 1982، حيث لم يكن هناك جهاز وطني مصري

متخصص بمسائل شؤون البيئة، ونص هذا القرار على إنشاء جهاز مختص بشؤون البيئة. ثم جاء بعد ذلك قانون رقم 4 لسنة 1994

في شأن حماية البيئة، وأقر بإنشاء جهاز شؤون البيئة وتكون له الشخصية الاعتبارية العامة ويتبع الوزير المختص بشؤون البيئة، ويكون مركزه في مدينة القاهرة وتكون له فروع في المحافظات الأخرى مع بقاء الأولوية للمناطق الصناعية.

كما نص القانون أيضاً على كيفية تعيين رئيس مجلس شؤون البيئة، وعرض رئيس مجلس الوزراء لهذا الترشيح، ويصدر بهذا التعيين قرار من رئيس الجمهورية متضمناً معاملاته المادية بصفته رئيساً لجهاز شؤون البيئة. (جعفر بلا تاريخ، 2641)

### الفرع الثالث: دور منظمات المجتمع المدني:

تقوم منظمات وجمعيات المجتمع المدني بدور مهم في حماية البيئة، وهذا الدور إما أن يكون وقائياً يهدف إلى وقاية البيئة من التلوث عن طريق بث روح الوعي ونشر ثقافة الحفاظ على البيئة عن طريق إقامة الندوات والمؤتمرات، وإما أن يكون علاجياً يتمثل في جبر الأضرار الناتجة عن التلوث البيئي.

ومنظمات المجتمع المدني هي واسطة العقد بين الفرد والدولة، إذ هي الكفيلة بالارتقاء بشخصية الفرد باعتباره القاعدة الأساسية في بناء المجتمع، عن طريق بث الوعي ونشر المعرفة والثقافة العامة، ومن ثم تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية والتوافق في إطار من حوار حر بناء، وتعبئة الجهود الفردية والجماعية لإحداث مزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية معاً، والعمل بكل الوسائل المشروعة على ضمان الشفافية، وترسيخ قيمة حرمة المال العام، والتأثير في السياسات العامة، وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعي، ومساعدة الحكومة عن طريق الخبرات المبدولة، والمشروعات التطوعية على أداء أفضل للخدمات العامة، والحث على حسن توزيع الموارد وتوجيهها، وعلى ترشيح الإنفاق العام، وإبراز دور القدوة، وبكل أولئك، تذيب المصادقية، وتتحدد المسؤولية بكل صورها فلا تضع ولا تمحى، ويتحقق العدل والإنصاف وتتناغم قوى المجتمع الفاعلة، فتتلاحم على رفعة شأنه والنهوض به إلى ذرى التقدم.

فالرول الذي تقوم به تلك المنظمات دور هام وحيوي لأنه يث روح الوعي وينشر الثقافة العامة بأهمية البيئة وضرورة المحافظة عليها. ولأهمية دور الجمعيات الأهلية أوجب المشرع أن يكون لها ممثل يُنتاره الوزير المختص بشؤون البيئة في عضوية صندوق حماية البيئة. (المادة 7/15) (أبو العنين و المر بلا تاريخ، 62)

### المطلب الثالث: الضرائب البيئية للنظام الضريبي المصري

في ظل إشكاليات النظام الضريبي المصري، التي تمثلت بشكل أساسي في ضعف الحصيلة وغياب العدالة، يبرز السؤال عما إذا كان هناك دور يمكن أن تلعبه الضرائب البيئية من أجل تطوير ذلك النظام ورفع كفاءته وعدالته، وذلك للأسباب التالية: (الهنداوي 2022، 117-120)

1. أشارت الأدبيات الاقتصادية إلى أن فكرة "العوائد المزدوجة" يمكن أن تتحقق بقوة إذا كان النظام الضريبي غير كفاء إيرادياً. ولما كانت تلك هي حالة النظام الضريبي المصري، الذي يتسم بضعف الحصيلة، فمن الممكن أن تؤدي الضرائب البيئية إلى زيادة قدرته على تعبئة الإيرادات الضريبية وتحقيق فكرة العوائد المزدوجة.

وفي الحقيقة، فإن استخدام الضرائب البيئية لأغراض إيرادية - بهدف معالجة قصور النظام الضريبي في هذه الناحية - يتعارض مع شرط الحياد الإيرادي، الضروري لتحقيق العوائد المزدوجة، والذي يعني عدم وجود آلية لإحلال إيراداتها محل الضرائب على دخل العمل ورأس المال. وبهذا يتحقق فقط الهدف الخاص بزيادة الإيرادات الضريبية، ولكن دون تحقق العوائد الاقتصادية المتعلقة بالكفاءة والعدالة والنمو.

هذه الإشكالية قد تكون صحيحة بشكل عام، لكن في الحالة المصرية ربما تكون الضرائب البيئية قادرة على زيادة الحصيلة الكلية للإيرادات الضريبية (بمعنى أنها محايدة إيرادياً)، وقادرة في الوقت نفسه على تحقيق مكاسب اقتصادية، من خلال تقليل الضرائب

على دخل العمل ورأس المال. والسؤال: كيف؟ السبب الذي يجعل هذه النتيجة ممكنة في الحالة المصرية هو ضخامة حجم الاقتصاد غير الرسمي، والذي لا يخضع للضرائب على دخل العمل ورأس المال، لكنه سيخضع بالتأكيد للضرائب البيئية.

في الحالة المصرية، هناك إمكانية لاستبدال جانب من ضرائب الدخل ذات القاعدة الضريبية المحدودة (بسبب محدودية الاقتصاد الرسمي) بضرائب بيئية ذات قاعدة ضريبية أكثر اتساعاً، فتطال الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي، وتصل إلى ممولين لا يمكن لضرائب الدخل أن تصل إليهم، كما أنها لا يمكن التهرب منها (ومن أمثلتها ضرائب الطاقة: البنزين، الغاز، الكهرباء... إلخ). وبناءً على ذلك، من المرجح أن يكون الانخفاض في ضرائب دخل العمل ورأس المال محدوداً نسبياً مقارنة بحصيلة الضرائب البيئية، فيتحقق بذلك الهدفان معاً: زيادة الحصيلة، وتحسين العدالة والكفاءة الاقتصادية.

2. يمثل الدعم إشكالية هامة في حال أرادت مصر تطبيق ضريبة بيئية على الطاقة، حيث كانت الطاقة تغطي بدعم حكومي كبير. وبناءً على ذلك، لا تستطيع مصر فرض ضرائب على الطاقة في الأجل القصير أو المتوسط، وإن كان ذلك ممكناً في الأجل الطويل. ومع هذا، فإن إلغاء الدعم على الطاقة قد يمثل خطوة أولى لها نفس تأثير فرض الضرائب على الطاقة، حيث يتحقق الأثر البيئي لها والمتمثل في خفض التلوث (بسبب ارتفاع أسعار منتجات الطاقة ومن ثم انخفاض الطلب عليها)، كما أن هذا الإلغاء سيوفر موارد مالية للدولة يمكن أن تُستخدم في تخفيض الأعباء الضريبية على دخل العمل، ومن ثم تحقيق المزيد من العدالة.

وقد حقق الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة انخفاضاً كبيراً في قيمة هذا الدعم، من 120.8 مليار جنيه عام 2017/2018 إلى 84.7 ملياراً عام 2018/2019، ثم إلى 18.7 ملياراً فقط عام 2019/2020 (البيان المالي للموازنة العامة للدولة 2021/2022). وهكذا، يوشك دعم الطاقة على التلاشي؛ مما يتيح الفرصة بعد ذلك لفرض ضرائب بيئية محايدة، مصحوبة بانخفاض في قيمة الضرائب على المرتبات، على أن يتم ذلك من خلال رفع حد الإعفاء الخاص بها إلى مستويات عادلة. وسوف يقلل خفض الضرائب على المرتبات بهذه الطريقة من أثر ارتفاع الأسعار الناتج عن فرض الضرائب البيئية، حيث إن الزيادة في الدخل المتاح لأصحاب المرتبات قد تعوّض ذلك الارتفاع في الأسعار، بل قد تتحسن أوضاعهم المعيشية؛ الأمر الذي يحتاج إلى دراسة مستقلة لتقديره بدقة.

3. تتعدد صور الضرائب البيئية التي يمكن تطبيقها في مصر، خاصة على الأنشطة التي تمثل استنزافاً للموارد النادرة في المجتمع. فبجانب ضرائب الطاقة، ينبغي فرض ضرائب على الأنشطة الملوثة للمياه، أو تلك التي تهدرها بشكل غير مبرر، كما ينبغي فرض ضريبة على تبوير الأراضي الزراعية، وعلى البناء فيها.

أيضاً، ينبغي فرض ضرائب على المنتجات الملوثة للبيئة كالأسمدة، والمبيدات، ومنتجات الأسمت والرخام... إلخ، ويمكن فرضها أيضاً على انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت، وأكاسيد النيتروجين، والحقائب البلاستيكية، والنفايات الصلبة، والبطاريات، والضوضاء... إلخ.

4. يمكن توظيف الضرائب البيئية في مصر لتحقيق المزيد من العدالة داخل النظام الضريبي.

تتسم الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعيين في القانون المصري بعدم العدالة، رغم تصاعديتها، وذلك لأنها - بغرض توسيع القاعدة الضريبية - قد هبطت إلى شرائح الدخل المنخفض، لتلقي بأعباء ضريبية على أولئك الذين يُعدّون - محلياً وعالمياً - تحت خط الفقر. ويمكن في الحالة المصرية إحلال الجانب الأكبر من إيرادات الضرائب البيئية (التي سيتم تدويرها) محل جزء من الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين، ليس في صورة خفض لمعدلات الضرائب الأخيرة، فهي معدلات معقولة، ولكن في صورة

رفع حد الإعفاء لما فوق خط الفقر، مع أخذ الأعباء العائلية في الاعتبار. وهو ما يمكن عملياً أن يدخل الشرائح الثلاث الأولى من الدخل ضمن حدود الإعفاء.

5. تتسم الضرائب البيئية بالوضوح واليقين، كما تتسم بالبساطة، ولا تحتاج إلى كثير من البيانات. ولأنها تُفرض على الأنشطة الملوثة للبيئة، أو على وكيل عنها (كضرائب الطاقة مثلاً)، فهي قادرة على الوصول إلى كافة قطاعات الاقتصاد: الرسمي وغير الرسمي، ومن ثم فهي قادرة على تحقيق عدة أهداف، مثل زيادة الحصيلة، وتعزيز الكفاءة، والعدالة الأفقية، واستهداف الاقتصاد غير الرسمي الذي يصعب الوصول إليه من خلال الضرائب المباشرة على الدخل والأرباح.

### المطلب الرابع: بعض التجارب العالمية في تطبيق الضريبة البيئية

شهدت الدول المتقدمة تطوراً ملحوظاً في سنّ التشريعات الضريبية الهادفة إلى الحد من التلوث البيئي، وقد تنوعت هذه التشريعات من حيث الآليات والتطبيقات. وفي هذا الإطار، نسعى إلى استعراض أبرز التجارب الدولية في هذا المجال، بهدف الوقوف على النماذج الفعالة التي يمكن الاستفادة منها في السياق المصري.

#### الفرع الأول: الضريبة البيئية في ألمانيا:

تعد ألمانيا من أكثر الدول الأوروبية حماساً للتشريعات المالية البيئية التي تستند إلى مبدأ "الملوث يدفع"، حيث بدأت ألمانيا في أواخر الستينيات من القرن الماضي بتطبيق نظام الضريبة البيئية.

تم فرض ضريبة على الزيوت، مفادها أن زيوت المحركات الجديدة ستخضع لضريبة، وتستخدم إيرادات هذه الضريبة في إطار مكافحة التلوث الناتج عن الزيوت المستخدمة، وذلك من خلال تقديم إعانات تشجّع المواطنين على تجميع بقايا الزيوت المستعملة، ليتم التخلص منها بواسطة الجهات المختصة بطريقة لا تسبب أي ضرر للبيئة.

كما طبقت ألمانيا قانون ضريبة البيئة على صرف المخلفات لعام 1976، والذي كان له أثر كبير في الحد من تلوث المياه. وقد أكدت التقارير واستطلاعات الرأي، أنه في منتصف التسعينيات من القرن الماضي حدث انخفاض ملحوظ في تلوث نهر الراين بالزئبق، كما زاد تركيز BOD في المياه. فضلاً عن ذلك، تزايد التوجه في ألمانيا نحو الاستثمار في مجال الأجهزة والمعدات الخاصة بالتقنية ومعالجة الفضلات. (حسين رشيد الجمل، آلاء 2020، 65-57)

كذلك تُفرض ضرائب على البنزين بلغت نحو 1.35 دولاراً للجالون، وذلك حتى عام 1999، عندما قررت الحكومة الألمانية تجديد نظامي النقل والاتصالات في الجزء المعروف سابقاً بألمانيا الشرقية. وقد تم رفع تلك الضريبة بمقدار 50 سنتاً للجالون لتمويل البرنامج، ليصبح إجمالي الضريبة 1.85 دولاراً للجالون، وهو ما يُعد مرتفعاً مقارنةً بنظيره في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يبلغ حوالي 30 سنتاً فقط. وقد أدى رفع الضريبة إلى زيادة سعر الجالون إلى 4 دولارات. وكان من بين أهداف هذه الزيادة في الضريبة، إلى جانب تمويل البرنامج، توجيه إشارة إلى قائدي السيارات لتقليل استهلاك البنزين، مما يساعد على خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وبالتالي الحد من المطر الحمضي الذي يُدمر الغابات الألمانية، وتحسين جودة الهواء في مدن ألمانيا الشرقية ذات معدلات التلوث العالية، بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على الواردات النفطية. (لستر و آخرون 1995، 267-268)

#### الفرع الثاني: الضريبة البيئية في فرنسا:

كان من أهم ملامح الخطة القومية للبيئة التي تطبقها الحكومة الفرنسية في ديسمبر 1990 هو التركيز على حماية البيئة وتفعيل الضرائب البيئية. وقد تمت مناقشة أبرز الإنجازات التي حققتها الخطة، إضافةً إلى نقاط الضعف والقصور في السياسة البيئية السابقة في فرنسا، وذلك بالمقارنة مع ما هو مقرر لحماية البيئة في الدول الصناعية الأخرى.

واشتملت الخطة القومية كذلك على أهداف موجزة للسياسة البيئية في المستقبل، مع التوصية باتباع إجراءات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).

وأشارت الخطة إلى أنه، بالرغم من الاستثمارات الهامة في مجال تخفيض درجة تلوث المياه، فإن نوعية مياه الأنهار وجودتها ظلّت أقل من المستويات المستهدفة في حوالي نصف الحالات، ويُعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى المعالجة غير الملائمة للمياه المحلية، والتصريف الناتج عن النشاط الزراعي.

في المقابل، تمّت تحسينات مهمة في جودة الهواء نتيجة لتخفيضات في انبعاثات الصناعة، خاصة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ويُعزى ذلك إلى الحدّ من التوسّع في استخدام مصادر الطاقة غير النظيفة. كما تمّ التعامل مع نحو ثلث النفايات المنزلية والصناعية بطريقة تؤدي إلى خلق قيمة مضافة، من خلال إنتاج الطاقة، وإعادة التدوير، أو إعادة الاستخدام.

وقد قرر واضعو الخطة أن معدل الإنفاق العام والخاص على حماية البيئة سيكون أقل من المعدل في الدول الصناعية الرئيسية، حيث بلغ نحو 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1998. ومع ذلك، فإن الجانب الإيجابي تمثل في التزام فرنسا بزيادة مساهمتها في السياسة البيئية على المستوى الدولي، وتوافق أهداف الخطة مع التعهدات والالتزامات العالمية.

تخفيض درجة التلوث الجوي بنسبة تتراوح بين 20% - 30%.

زيادة معالجة المياه المحلية المهذورة بنسبة 40% - 60%.

الرقابة والسيطرة على تلوث المياه الناشئ عن المصادر الزراعية.

زيادة بنسبة 50% في إنجاز هذه الأهداف وغيرها، مثل تخفيض التلوث الناشئ عن الضوضاء، ولتحقيق فعالية أكبر في مجال حماية الطبيعة وصونها، تضمّنت الخطة إصلاحات هيكلية شملت:

- إعطاء دور لإدارة البيئة في المناطق المحلية في إدارة السياسة القومية.

- التنسيق بين وزارة البيئة والإدارات المحلية والإدارات الحكومية.

- بالإضافة إلى إيجاد أدوات جديدة (Organisation for Economic Co-operation).

وقد كان لفرنسا موقفٌ متميّز تجاه ضريبة الكربون الأوروبية؛ حيث تبنت فرنسا الاتجاه المؤيّد لفرض ضريبة ترتكز على المحتوى

الكربوني للوقود، وذلك لأن ذلك يُعزز من الحافز لتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وتُتخذ الإجراءات المالية الموجهة خصيصًا

للمشكلات البيئية في شكل ضرائب معيّنة تُدار وتُحصّل من قبل وكالات عامة، أو في شكل امتيازات مالية تُمنح للشركات أو الأفراد.

ويُذكر أن أسعار هذه الضرائب تكون منخفضة جدًا، باستثناء حالة تلوث المياه، حيث تهدف إلى زيادة الإيرادات عن طريق الضرائب

ولكن بمعدل بطيء. (فكري و الخضري 2025، 297-298)

الفرع الثالث: الضريبة البيئية في الجزائر:

اعتمدت الجزائر لأول مرة مفهوم الجباية البيئية من خلال قانون المالية لسنة 2001، وتم إصدار أول رسم بيئي، والذي يُعرف

ب الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة (TAPD)، لتتوالى بعدها الرسوم الجبائية، وتصل إلى ما يفوق تسعة رسوم

جبائية مكوّنة لهيكل الجباية البيئية، وهذا ما سنعرضه لاحقًا.

1- الجباية البيئية كآلية تحفيز:

يستفيد المكلفون المحافظون على البيئة من إعفاءات ومساعدات في إطار تشجيعهم، وقد تلعب الجباية البيئية دورًا مهمًا في تخفيض درجة التلوث، بما توفره من حوافز للأفراد أو المنتجين. هذه الحوافز قد يكون لها أثر كبير في اعتماد صناعات ونشاطات اقتصادية صديقة للبيئة. تُعرف الحوافز الضريبية في مجال مكافحة التلوث البيئي بأنها:

"إحدى أدوات السياسة البيئية التي تعمل على تحقيق أهداف بيئية في صالح المجتمع، من خلال توجيه الاستثمار نحو المجالات التي تسهم في تخفيض درجة التلوث البيئي، بالإضافة إلى التأثير في سلوك الأفراد والمنشآت بما يحقق نفس الهدف."

أيضًا: تضمن قانون 90-29 المؤرخ في 1990/12/01 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ما يدل على أن الرسوم الإيكولوجية تُعتبر وسيلة تحفيز لحماية البيئة، إذ نصت المادة 12 منه على:

"تستفيد من حوافز مالية وجمركية تحدد بموجب قانون المالية، المؤسسات الصناعية التي تستورد التجهيزات التي تسمح، في سياق صناعتها أو منتجتها، بإزالة أو تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري والتقليل من التلوث بكل أشكاله."

كما نصت المادة 11 من نفس القانون على:

"يستفيد كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض في الربح الخاضع للضريبة."

كذلك، نصت المادة 09 من القانون رقم 99-02 الموافق لـ 5 فيفري 1999 والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه، على:

"تؤسس تدابير تحفيزية اقتصادية وجبائية تشجع على تطبيق التكنولوجيا غير الملوثة، ووسائل أخرى تتوافق مع إدخال التكاليف الإيكولوجية في إطار السياسة الوطنية للتسيير المدمج والتنمية المستدامة للساحل والمناطق الشاطئية."

أما قانون 97-02 المؤرخ في 17 أكتوبر 1997 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، فقد نصت المادة 91 منه على:

"تُحدد في قوانين المالية إجراءات محفزة بغرض تطوير الفضاءات والأقاليم والأوساط الواجب ترقيتها وفقًا لأدوات تهيئة الإقليم المصادق عليها. علاوة على ذلك، يمكن أن تُمنح إعانات ومساعدات مالية في إطار الأحكام القانونية المعمول بها لتحقيق ما يأتي:

- دعم برامج التنمية المتكاملة.
- ترقية المبادرات العمومية والخاصة في مجال التنمية؛
- إحداث الأنشطة وتوسيعها وتحويلها؛
- استقبال الأنشطة المنقولة من مواقعها؛
- تطوير هندسة التنمية.

وتتمثل صور الحوافز الضريبية في:

2- الإعفاءات الضريبية: هي إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب سدادها، مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة وأماكن محددة، أي تنازل الدولة عن حقها في الضرائب بالموازاة مع الحفاظ على البيئة. وتشمل هذه الإعفاءات:

■ **الإعفاءات المالية:** تأخذ أشكالًا متعددة، كإعفاء مداخل بعض الاستثمارات الصديقة للبيئة من الخضوع لضريبة الدخل، أو إعفاء بعض المنتجات غير الملوثة من ضريبة المبيعات، مثل إعفاء السخانات الشمسية من الضريبة. وقد تكون هذه الإعفاءات دائمة أو مؤقتة، تعويضًا للمؤسسات عن اكتسابها تكنولوجيا مكلفة صديقة للبيئة.

- الإعفاءات الجمركية: منح إعفاءات جمركية على الأجهزة والمعدات الخاصة بالحد من التلوث البيئي التي يتم استيرادها من الخارج. وهذا ما أقره قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، بقصد تحفيز المؤسسات على استيراد التكنولوجيا الصديقة للبيئة، وبالتالي توسيع دائرة النشاطات الاقتصادية التي لا تضر بها.
  - الدفع أو الرد: يقوم هذا المبدأ على رد عوائد الضرائب البيئية إلى الأشخاص الذين دفعوها إذا استطاعوا إعادة تدوير المواد الملوثة، أو استخدموا الطاقة البديلة أو الصديقة للبيئة. ويتكون من شقين:
    - الدفع: حيث يُلزم المتسبب بالتلوث بتضمين تكلفة أي خسائر قد يسببها ضمن تكاليف إنتاجه.
    - الرد: ويُقدّم كحافز للتخلص من النفايات بطريقة ملائمة.
  - التخفيضات: ينص قانون الضرائب على استفادة كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة ترقية البيئة من تخفيض في الربح الخاضع للضريبة. ويهدف هذا الإجراء إلى تخفيض وطأة التكاليف الباهظة التي تتحملها المشاريع الاقتصادية، بغية اكتساب التكنولوجيا غير الملوثة للبيئة. (زعرور و حبشي 2019، 68)
- الفرع الرابع: الضريبة البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية :**
- وفي أمريكا، تم الاعتماد على ضرائب الاستخدام بغرض التخلص من النفايات الصلبة، مما شجّع المستخدمين أو الوحدات الاقتصادية على تخفيض حجم المخلفات من الملوثات الصلبة، وذلك من خلال عمليات إعادة التدوير".
- "وتعتبر الولايات المتحدة أكثر دول العالم اهتماماً بالمشاكل البيئية، ومن أكثرها أيضاً في تصميم سياسات بيئية فعّالة. لذلك، تعددت القوانين المتعلقة بالبيئة، سواء للحفاظ عليها أو لتوجيه سلوك الأفراد والمنشآت نحو العمل على تخفيض التلوث أو الحدّ من آثاره أو معالجته. ومن الأهداف الرئيسية التي حدّتها الحكومة البريطانية تخفيض نسبة انبعاث الكربون بمقدار 20% من النسبة التي كانت سائدة سنة 1990، وذلك بحلول نهاية عام 2010. ومع نهاية التسعينات، كانت معظم المقاييس المستخدمة في تخفيض التلوث البيئي مركّزة على الوقود المستخدم في السيارات." (بوجعة 2016، 56)

## المبحث الثاني: الضريبة البيئية في مصر دراسة حالة (2010/2024)

في ظل التوجهات العالمية نحو تعزيز أدوات السياسة البيئية، اتجهت مصر منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين إلى تطوير منظومة التشريعات والإجراءات ذات الصلة بحماية البيئة. وقد مثلت الضرائب البيئية أحد المداخل المهمة التي سعت الدولة من خلالها إلى تقليص معدلات التلوث وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية.

يهدف هذا المبحث إلى تحليل تجربة مصر في مجال الضرائب البيئية خلال الفترة الممتدة من (2010 إلى 2024)، من خلال تتبع تطور الإطار التشريعي والتنفيذي، واستعراض أبرز السياسات والمبادرات التي تم اعتمادها، بالإضافة إلى تقييم أثر هذه الإجراءات على البيئة والاقتصاد. كما يتم تسليط الضوء على التحديات التي واجهت تطبيق الضرائب البيئية، والفرص الممكنة لتعزيز فعاليتها مستقبلاً.

## المطلب الأول: التعريف بالجمهورية العربية المصرية

تقع مصر عند ملتقى قارات العالم القديم: أفريقيا - آسيا - أوروبا، وتطل على بحرين هما: البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، وتشرف على خليجين هما: خليج السويس وخليج العقبة، وعلى أرضها تجري قناة السويس، أحد أهم الممرات المائية الدولية. ومصر دولة عابرة للقارات، فهي تقع في شمال شرق قارة أفريقيا، وفي ذات الوقت لها امتداد آسيوي، يتمثل في شبه جزيرة سيناء. ويمر بمصر نهر النيل، شريان الحياة لشعبها. وارتباطاً بهذا الموقع الجغرافي المتميز، كانت مصر بمثابة البرزخ الذي مرت عبره الديانات السماوية الثلاث، كما كانت ملتقى للتفاعل الحضاري بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب. (عبد المعطي 2020، 112)

تتميز مصر بمناخ شبه صحراوي (صيف حار جاف و شتاء معتدل يصاحبه هطول القليل من الأمطار و هبوب رياح على بعض المناطق المطلة على الشواطئ المصرية) ، كما تتميز مصر بموقعها على البحر المتوسط شمالاً والبحر الأحمر شرقاً و تمتد الشواطئ المصرية نحو 6500 كم و . تشمل ملامح التغيرات المناخية في مصر ، التغير في معدلات كل من درجة الحرارة و التهاطل . (عبد الظاهر 2015، 53)

## المطلب الثاني: تحليل البيانات والإحصائيات المتعلقة بالضرائب البيئية خلال الفترة (2010-2024).

## 1.I قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1095 لسنة 2011:

يُعد من المحطات التشريعية المهمة في تطوير الإطار البيئي في مصر، حيث جاء لتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادر بالقانون رقم 4 لسنة 1994

أبرز ما جاء في القرار:

تعديل اللائحة التنفيذية: يهدف القرار إلى تحديث وتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون البيئة، مما يعكس التزام الحكومة بتعزيز الحماية البيئية وتحديث الأطر التنظيمية ذات الصلة.

صدر القرار في 25 أوت 2011، ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 28 أوت 2011، وبدأ العمل به في 29 أوت 2011.

القرار يُظهر التزام الحكومة المصرية بتحديث الأطر التنظيمية البيئية، مما يساهم في تعزيز الحماية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة. (الوقائع المصرية 2011، 02-03)

**2.I تحليل القرار رقم 1095 لسنة 2011 في سياق الضريبة البيئية: (انظر الملحق رقم 01)**

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1095 لسنة 2011 جاء لتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون البيئة رقم 4 لسنة 1994، بهدف تعزيز الإطار التشريعي البيئي في مصر. ورغم أن هذا القرار لم يتضمن نصوصاً صريحاً حول "الضريبة البيئية"، إلا أنه يُعتبر خطوة تمهيدية نحو تبني أدوات اقتصادية بيئية، مثل الضرائب البيئية، في السياسات العامة.

- تعزيز الأدوات الاقتصادية البيئية: القرار يُظهر توجهاً نحو استخدام أدوات اقتصادية، مثل الضرائب البيئية، كوسائل لتحقيق أهداف بيئية، من خلال التأثير على سلوكيات الأفراد والمؤسسات.

- تمهيد لتطبيق الضرائب البيئية: رغم عدم ذكر الضريبة البيئية صراحة، فإن التعديلات التي أدخلها القرار على اللائحة التنفيذية لقانون البيئة تفتح المجال أمام استخدام مثل هذه الأدوات في المستقبل، كجزء من السياسات البيئية.

- توافق مع الاتجاهات العالمية: القرار يتماشى مع الاتجاهات الدولية التي تشجع على استخدام الضرائب البيئية كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة والحد من التلوث.

**1.II القانون رقم 105 لسنة 2015 لتعديل بعض أحكام قانون البيئة رقم 4 لسنة 1994:**

وركز على تحديث آليات الحماية البيئية، تنظيم استخدام الفحم، تقوية دور جهاز شئون البيئة، وتوسيع صلاحيات صندوق حماية البيئة. القانون رقم 105 لسنة 2015، الذي عدّل بعض أحكام قانون البيئة الصادر بالقانون رقم 4 لسنة 1994، لا يتضمن نصوصاً صريحاً تُشير إلى "الضريبة البيئية" بمفهومها التقليدي. ومع ذلك، فإن التعديلات التي أدخلها تُمهّد لاستخدام أدوات مالية واقتصادية تُشبه الضرائب البيئية، من خلال تطوير آليات تمويلية تُحفز على حماية البيئة وتُحمّل الملوّثين جزءاً من تكاليف التدهور البيئي.

(الجريدة الرسمية 2015، 02-04-20)

**2.II تحليل القانون رقم 105 لسنة 2015 فيما يخص الضريبة البيئية في مصر: (أنظر الملحق رقم 02)**

□ **تعديل المادة 14 - صندوق حماية البيئة:** تم تعديل المادة 14 لتوسيع دور "صندوق حماية البيئة"، بحيث يُموّل الأنشطة والمشروعات البيئية، ويُشارك في تمويل مشروعات حماية البيئة ومكافحة التلوث، وفقاً للأولويات البيئية التي يُوافق عليها مجلس إدارة الصندوق. تمثل هذه الآلية شكلاً من أشكال "فرض التكلفة على الملوّث" وهي الفلسفة الأساسية وراء الضرائب البيئية.

□ **المادة 40 مكرر - تنظيم استخدام الفحم:** أُضيفت المادة 40 مكرر، التي تحظر استيراد أو تداول أو استخدام الفحم الحجري أو البترولي دون موافقة جهاز شئون البيئة، مع الالتزام بالاشتراطات والمعايير البيئية. هذا يُمثّل أداة تنظيمية تُشجّع على تقليل استخدام مصادر الطاقة الملوّثة، وقد تُمهّد لفرض رسوم أو ضرائب على استخدامها في المستقبل. هذه آلية رسوم بيئية انتقائية على استخدام مصادر طاقة ملوثة.

□ **المادة 17 - الحوافز البيئية:** تنص المادة 17 على أن جهاز شئون البيئة، بالاشتراك مع وزارة المالية، يضع نظاماً للحوافز التي يمكن أن تُقدّم للمهبتات والمنشآت والأفراد الذين يقومون بأعمال أو مشروعات من شأنها حماية البيئة. هذا يُشير إلى إمكانية تقديم مزايا مالية أو إعفاءات ضريبية للمشروعات البيئية، مما يُشجّع على تبني ممارسات صديقة للبيئة. هذا يعكس توظيف التحفيز الضريبي البيئي لتشجيع المشروعات المستدامة، ويكمل جانب العقوبات.

**1.III قرار رئيس مجلس الوزراء 544 لسنة 2016 :**

يعد قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 544 لسنة 2016 قرارًا تنظيميًا صادرًا في إطار تطوير السياسات البيئية في مصر، ويهدف إلى تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار رقم 338 لسنة 2015 بشأن قانون تنظيم إدارة المخلفات، وذلك لتفعيل آليات التمويل البيئي وتحقيق الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة.

يركّز القرار على تعزيز مبدأ "الملوث يدفع"، من خلال فرض رسوم على الأنشطة التي تُنتج مخلفات ذات أثر بيئي، مما يجعله من أدوات السياسة المالية البيئية الشبيهة بالضريبة البيئية، رغم عدم النص على ذلك صراحة. (الرسمية، الجريدة 2016، 03)

**2.III تحليل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 544 لسنة 2016 فيما يخص الضريبة البيئية في مصر: (أنظر الملحق رقم 03)**

▪ **المادة (1) – التعريفات:** عدلت هذه المادة بعض التعريفات الأساسية، ومن أهمها:

تعريف "المنتج للمخلفات": وهو كل شخص طبيعي أو اعتباري ينتج مخلفات نتيجة نشاطه. هذه المادة تمهّد قانونيًا لتحميل المنتج مسؤولية مالية عن إدارة مخلفاته، مما يعكس جوهر الضريبة البيئية (من يسبب التلوث يدفع تكلفته).

▪ **المادة (6) – الرسوم والتمويل:** تنص على إمكانية فرض رسوم مقابل خدمات جمع ونقل وتدوير المخلفات. هذه الرسوم

تمثل تكاليف بيئية مباشرة تُفرض على الملوث. تتماشى مع أهداف الضريبة البيئية في:

– تقليل التلوث.

– تمويل إدارة البيئة.

– تحفيز السلوك المسؤول من الأفراد والشركات.

▪ **المادة (17) – المسؤولية الممتدة للمنتج:** تنص على أن منتجي المنتجات التي تصبح نفايات يجب أن يساهموا في تمويل

إدارة النفايات الناتجة عن منتجاتهم. هذه المادة تُطبق فعليًا مفهوم (Extended Producer Responsibility (EPR). وهي آلية ضريبية-تنظيمية تُستخدم في دول كثيرة كأداة ضريبة بيئية غير مباشرة. تشمل الصناعات التي تنتج نفايات معقدة أو خطيرة (البلاستيك، الإلكترونيات، البطاريات).

▪ **المادة (22) – إنشاء صناديق تمويل بيئي:** تتحدث عن تخصيص الإيرادات الناتجة عن الرسوم البيئية لصالح إنشاء صناديق

تمول مشاريع جمع وتدوير المخلفات.

– وظيفة تمويلية للضريبة البيئية: ربط الإيراد البيئي بمصروفات تحسين البيئة.

– ميزة العدالة البيئية: من يتسبب في التلوث يمول إصلاحه، بدلًا من تحميل المجتمع كله التكلفة.

**1.IV قرار رئيس مجلس الوزراء 1963 لسنة 2017:**

إن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 544 لسنة 2016 يُعد خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح نحو تطبيق أدوات الضريبة البيئية في مصر، عبر فرض رسوم ذات طابع بيئي وتحميل الجهات المسببة للتلوث جزءًا من تكلفة الأثر البيئي.

ورغم غياب النص الصريح على "الضريبة البيئية"، إلا أن المواد المنظمة للرسوم البيئية، ومبدأ المسؤولية الممتدة للمنتج، وآليات التمويل البيئي – كلها تعكس بوضوح الاتجاه نحو إقرار نظام بيئي-مالي متكامل يتماشى مع الممارسات الدولية. (الجريدة الرسمية 2015، 6)

**2.IV. تحليل قرار رئيس مجلس الوزراء 1963 لسنة 2017 فيما يخص الضريبة البيئية في مصر: (أنظر الملحق رقم 04)**

1. التعديلات المتعلقة بالرسوم البيئية: تضمن القرار تعديلات على بعض المواد في اللائحة التنفيذية لقانون البيئة، والتي تهدف إلى:  
- فرض رسوم على الأنشطة ذات الأثر البيئي السلبي: يشمل ذلك الأنشطة الصناعية والتجارية التي تنتج مخلفات أو انبعاثات ضارة بالبيئة.

- تحديد آليات تحصيل الرسوم: تم تحديد الجهات المسؤولة عن تحصيل الرسوم، وكيفية تخصيصها لتمويل مشروعات حماية البيئة.  
- تعزيز الرقابة على الالتزام البيئي: من خلال تحديد العقوبات على المخالفين، وتفعيل دور الجهات الرقابية في متابعة الأنشطة البيئية.

2. العلاقة بالضريبة البيئية: رغم أن القرار لم يستخدم مصطلح "الضريبة البيئية" صراحة، إلا أن الرسوم المفروضة تُعد من الأدوات المالية البيئية التي تهدف إلى:

- تحفيز الأنشطة الاقتصادية على تقليل الأثر البيئي: من خلال تحميلها تكاليف التلوث الذي تسببه.  
- توفير موارد مالية لتمويل مشروعات حماية البيئة: مثل مشروعات إدارة المخلفات، ومكافحة التلوث.  
- تحقيق العدالة البيئية: بتحميل الملوثين تكلفة الأضرار التي يسببونها، بدلاً من تحميل المجتمع ككل.  
يُعد قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1963 لسنة 2017 خطوة مهمة نحو تعزيز السياسات البيئية في مصر، من خلال فرض رسوم على الأنشطة الملوثة، وتوفير موارد مالية لتمويل مشروعات حماية البيئة. ورغم عدم استخدام مصطلح "الضريبة البيئية" صراحة، إلا أن الرسوم المفروضة تؤدي نفس الوظيفة، وتُعد من الأدوات المالية البيئية الفعالة.

**1.V. قرار رئيس مجلس الوزراء 2466 لسنة 2024 فيما يخص الضريبة البيئية في مصر:**

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2466 لسنة 2024 بتاريخ 7 أغسطس 2024، ونُشر في الجريدة الرسمية العدد 31 مكرر (ب)، ويهدف إلى تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 338 لسنة 1995 .

**2.V. تحليل قرار رئيس مجلس الوزراء 2466 لسنة 2024 فيما يخص الضريبة البيئية في مصر: (أنظر الملحق رقم 05)**

رغم عدم توفر النص الكامل للقرار، إلا أن التعديلات التي أُجريت على اللائحة التنفيذية لقانون البيئة تتضمن مواد تتعلق بالرسوم البيئية، والتي تُعتبر من أدوات الضريبة البيئية. ومن هذه المواد:

المادة (6): تتعلق بفرض رسوم على الأنشطة ذات الأثر البيئي السلبي، مثل الأنشطة الصناعية والتجارية التي تنتج مخلفات أو انبعاثات ضارة بالبيئة.

المادة (17): تنص على مسؤولية المنتجين في تمويل إدارة النفايات الناتجة عن منتجاتهم، مما يعكس مبدأ "المسؤولية الممتدة للمنتج".

المادة (22): تتعلق بإنشاء صناديق تمويل بيئي، يتم تمويلها من الرسوم البيئية المفروضة، وتُستخدم في تمويل مشروعات حماية البيئة.

رغم أن القرار لا يذكر "الضريبة البيئية" صراحة، إلا أن له تأثيرات غير مباشرة على السياسات البيئية في مصر:

تعزيز مبدأ "الملوث يدفع": بإلغاء الإعفاءات الضريبية، تُحمّل الجهات الحكومية تكلفة الأثر البيئي لأنشطتها، مما يشجع على تبني ممارسات أكثر استدامة.

تحقيق العدالة الضريبية: يُسهم القرار في إزالة التمييز بين القطاعين العام والخاص، مما يعزز المنافسة العادلة ويشجع على الامتثال البيئي.

زيادة الموارد المالية: من خلال توسيع القاعدة الضريبية، يمكن توجيه جزء من الإيرادات الإضافية لتمويل مشروعات حماية البيئة.

يُعد قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2466 لسنة 2024 خطوة مهمة نحو تعزيز السياسات البيئية في مصر، من خلال فرض رسوم على الأنشطة الملوثة، وتوفير موارد مالية لتمويل مشروعات حماية البيئة. ورغم عدم استخدام مصطلح "الضريبة البيئية" صراحة، إلا أن الرسوم المفروضة تؤدي نفس الوظيفة، وتُعد من الأدوات المالية البيئية الفعالة.

**المطلب الثالث: تطبيق الضرائب البيئية على الحد من الانبعاثات الكربونية.**

**ضرائب الكربون:** هي فرض عبء مالي على المتسبب في الضرر البيئي نتيجة للانبعاثات الكربونية مساويا للتكلفة الحدية لهذا الضرر بالجمتمع، و تفرض على المدخلات من الوقود الأحفوري، حيث يرتبط سعر الضريبة على محتوى الكربون في الوقود، و بالتالي كمية ثاني أكسيد الكربون المتوقع انبعاثها في الهواء. (لعور 2020، 303-304)

إن تطبيق ضريبة الكربون في مصر لم يعد طرفاً أو شيئاً ثانوياً يمكن القيام به أو لا، بل أصبح ضرورة تقتضيها الظروف لمواجهة مخاطر التغيرات المناخية، والتي سبق الإشارة إليها، فضلاً عن غيرها من الأسباب. وفيما يلي بعض الأسباب التي تدعو لتطبيق ضريبة الكربون في مصر:

- 1. مواجهة مخاطر التغير المناخي:** يعتبر التصدي للتغير المناخي واحدة من أكبر التحديات التي تواجه البشرية. ويتضمن تطبيق ضريبة الكربون في مصر المساهمة في خفض انبعاثات الغازات الضارة بالغلاف الجوي، وبالتالي الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي الذي يتسبب في زيادة حدة الفيضانات، والتصحر، وارتفاع درجات الحرارة... إلخ.
- 2. الالتزام الدولي والاتفاقيات الدولية:** تعرف مصر بارتباطها باتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي (UNFCCC) واتفاقية باريس للمناخ، ومعاهدات ومقترحات أخرى تتعلق بتقليل الانبعاثات الغازية. وتطبيق ضريبة الكربون يساهم في الامتثال لالتزامات مصر الدولية وفقاً لهذه الاتفاقيات.
- 3. تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري:** يعد تطبيق ضريبة الكربون في مصر جزءاً من استراتيجية تحول البلاد إلى مصدر للطاقة المستدامة. ويُشجع التكلفة الإضافية لانبعاث الكربون من الوقود الأحفوري استخدام مصادر طاقة بديلة ونظيفة، مثل الطاقة الشمسية والرياح والطاقة النووية.
- 4. تحسين جودة الهواء:** تعاني مصر من مشكلة تلوث الهواء الخطيرة، خاصة في المناطق الحضرية الكبرى. وتطبيق ضريبة الكربون يساهم في تحسين جودة الهواء من خلال تشجيع استخدام وسائل نقل أكثر كفاءة ونظافة، وتشجيع استخدام تقنيات الطاقة النظيفة في الصناعة والقطاعات الأخرى.
- 5. توليد دخل إضافي:** يعد تطبيق ضريبة الكربون في مصر أحد وسائل توليد الإيرادات البيئية، حيث يتم جمع الأموال المتحصلة من الضريبة واستخدامها في تمويل مشاريع الطاقة المستدامة وتقليل استخدام الوقود. (إيهاب محمد 2023، 402-403)

#### المطلب الرابع: التحديات التي تواجه تطبيق الضرائب البيئية في مصر

تتخذ مصر خطوات مهمة نحو رعاية الاقتصاد الأخضر ودعم الاستدامة البيئية. ويتجلى هذا الالتزام من خلال مجموعة شاملة من الحوافز الضريبية التي تهدف إلى تشجيع الاستثمارات في مشاريع الهيدروجين الأخضر. وقد تم الكشف عن هذه الحوافز مؤخراً إصدار قانون رقم 2 لعام 2024، مما يؤكد التزام مصر بالطاقة الخضراء والتنمية المستدامة.

### 1- ثورة الهيدروجين الأخضر:

يتم إنتاج الهيدروجين الأخضر، الذي غالباً ما يوصف بأنه مصدر الطاقة في المستقبل، باستخدام التحليل الكهربائي، وهي عملية تسخر مصادر الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية لتقسيم الماء إلى هيدروجين وأكسجين. تتمتع حاملات الطاقة النظيفة والمتعددة الاستخدامات هذه بالقدرة على إحداث ثورة في العديد من الصناعات مع تقليل انبعاثات الكربون بشكل كبير. تدرك مصر الإمكانيات التحويلية للهيدروجين الأخضر وتتخذ خطوات جريئة لتصبح رائدة عالمياً في هذا القطاع المزدهر.

### 2- الريادة في مجال الحوافر الضريبية:

وفي قلب التحول للهيدروجين الأخضر في مصر توجد حوافر ضريبية سخية تهدف إلى جذب المستثمرين المحليين والدوليين. وتعكس هذه الحوافر، التي تم الكشف عنها خلال مؤتمر اسطنبول، التزام مصر الثابت بالتنمية المستدامة والطاقة الخضراء.

### 3- الإعفاءات الضريبية:

وقد قدمت الحكومة المصرية إعفاءات ضريبية كبيرة، تتراوح من 33% إلى 55%، تنطبق على الدخل الناتج عن مشاريع الهيدروجين الأخضر التي سيتم إطلاقها خلال السنوات الخمس المقبلة. وتهدف هذه الإعفاءات إلى خلق بيئة مالية مواتية للمستثمرين، مما يعزز النمو السريع في قطاع الهيدروجين الأخضر.

### 4- الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة (VAT):

ومن السمات البارزة لبرنامج الحوافر في مصر الإعفاء من ضرائب القيمة المضافة لكل من الإنتاج والمواد الأساسية اللازمة لمشاريع الهيدروجين الأخضر. وتتوافق هذه الخطوة الإستراتيجية تمامًا مع رؤية الحكومة لتقليل الحواجز المالية وتعزيز الجدوى الاقتصادية للمساعي الخضراء. ومن خلال إلغاء الأعباء الضريبية، تسعى مصر إلى وضع نفسها كنقطة جذب لاستثمارات الهيدروجين الأخضر. التعهد بالمضي نحو الاستدامة تعهدت مصر بتوجيه ما يقرب من 50% من استثمارات العامة نحو المشروعات المستدامة والمتجددة. ويؤكد هذا الالتزام التزام الدولة بالإشراف البيئي وعزمها على مواصلة الأليات المالية مع الممارسات المستدامة. المبادرات الخضراء العالمية وتمتد تطلعات مصر الخضراء إلى ما هو أبعد من حدودها، مع المشاركة الفعالة في المبادرات الخضراء العالمية. ومن الجدير بالذكر أن برنامج "نوف" يركز على تمويل الأمن الغذائي، والتحول إلى الطاقة النظيفة، وتنمية قطاع المياه، مما يعكس التزام مصر بالتنمية المستدامة.

علاوة على ذلك، دخلت مصر في الأسواق المالية العالمية، وأصدرت سندات "الباندا" في السوق الصينية وسندات "الساموراي" في السوق اليابانية. وقد أدت هذه الجهود بشكل جماعي إلى جمع أموال كبيرة مخصصة للاستثمارات الصديقة للبيئة. وحصلت الدولة أيضًا على ما يقرب من 1.5 مليار دولار من التمويل من المؤسسات الدولية، مما يعزز التزامها بأهداف تغير المناخ في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

الحاجة الملحة لتمويل المناخ على الرغم من حالة عدم اليقين العالمية، كان هناك انخفاض كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، ليصل إلى انخفاض بنسبة 66% في عام 2022. ويعزى هذا الانخفاض إلى حالة عدم اليقين في المشهد الاقتصادي العالمي. وتحتاج أفريقيا إلى استثمارات سنوية تتجاوز 277 مليار دولار لتحقيق أهدافها المناخية لعام 2030، في حين تبلغ الاستثمارات الحالية 30 مليار دولار فقط. وهذا يؤكد الحاجة الملحة لزيادة تمويل المناخ ويسلط الضوء على الآثار الاقتصادية للتحويل الأخضر.

(2024 Mahmoud)

المطلب الخامس: مقترحات لتعزيز دور الضرائب البيئية في مواجهة تغير المناخ

تقوم فلسفة الضرائب البيئية على مبدأ "الملوث يدفع"، والذي يهدف إلى تحميل الأنشطة الاقتصادية تكلفة الأضرار البيئية التي تسبب فيها. وقد أثبتت التجارب الدولية أن فعالية هذه الضرائب تتطلب تحقيق مجموعة من الشروط، أهمها:

- توسيع القاعدة الضريبية لتشمل أكبر عدد ممكن من المصادر الملوثة.
- ربط الإيرادات البيئية بأهداف بيئية مباشرة.
- العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء الضريبية.
- الشفافية والمساءلة في التحصيل والإنفاق.
- تكامل السياسات البيئية مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

تعاني مصر من عدد من التحديات البيئية، منها تدهور الأراضي الزراعية، تلوث الهواء والمياه، والاستهلاك المفرط للموارد. رغم وجود أدوات مالية بيئية كالغرامات والرسوم، إلا أن فعالية الضرائب البيئية ما تزال محدودة. وفي هذا الإطار، يُقترح ما يلي:

1. توسيع نطاق الضرائب البيئية:

ينبغي توسيع القاعدة الضريبية لتشمل أنشطة لم تُفرض عليها ضرائب بعد، منها:

- ✓ الانبعاثات الناتجة عن الأسمدة والمبيدات الكيميائية.
  - ✓ أنشطة البناء المخالف على الأراضي الزراعية.
  - ✓ الاستخدام غير الرشيد للمياه، لا سيما في الزراعة والصناعة.
  - ✓ المنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام (الأكياس، العبوات، أدوات التغليف).
- أهمية هذا التوسيع تكمن في إرسال إشارات سريعة واضحة نحو أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة.

2. تطبيق ضريبة الكربون بشكل فعال:

- ✓ فرض ضريبة على الوقود الأحفوري (المازوت، البنزين، الفحم) حسب محتواه من الكربون.
  - ✓ توجيه الإيرادات نحو تمويل مشروعات الطاقة المتجددة والنقل الكهربائي.
  - ✓ مواءمة الضريبة مع التزامات مصر الدولية (مثل اتفاقية باريس للمناخ و خطة مصر الوطنية للمساهمات المحددة).
- من شأن هذا الإجراء خفض الانبعاثات، وتحفيز الاستثمارات الخضراء.

3. تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة تدوير العوائد:

- ✓ رفع حد الإعفاء الضريبي للفئات ذات الدخل المنخفض لمواجهة الآثار غير المقصودة.
- ✓ تخصيص نسبة من الإيرادات لتمويل برامج مثل:
- ✓ دعم الطاقة النظيفة للأسر الفقيرة.
- ✓ النقل العام منخفض الانبعاثات.
- ✓ برامج التدريب البيئي للشباب.

☞ يحقق ذلك قبولاً مجتمعيًا ويساعد على التوزيع العادل لأعباء التحول البيئي.

4. تقديم حوافز ضريبية للمؤسسات الخضراء:

إعفاءات أو تخفيضات ضريبية للمشروعات التي تعتمد على:

- ✓ الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح.
- ✓ تقنيات إعادة التدوير.
- ✓ نظم معالجة المياه أو الهواء.
- ✓ شهادات ضريبةية خضراء يمكن تداولها ضمن منظومة ائتمانات الكربون.
- تحفيز الاستثمار في الاقتصاد الأخضر هو أداة فعالة للتنمية المستدامة.
- 5. تعزيز البنية التشريعية والمؤسسية:
- ✓ سن قانون شامل للضريبة البيئية يعرفها بوضوح ويُحدد مجالاتها وآليات تطبيقها.
- ✓ إنشاء هيئة وطنية مستقلة للضريبة البيئية تتمتع بصلاحيات تنظيمية ورقابية.
- التنظيم المؤسسي الدقيق شرط أساسي لنجاح أي نظام ضريبي بيئي.
- 6. تعزيز الشفافية والوعي المجتمعي:
- ✓ نشر تقارير سنوية عن تحصيل وإنفاق الضرائب البيئية.
- ✓ تنظيم حملات إعلامية وتثقيفية تبين أثر الضريبة البيئية على الصحة، المياه، وجودة الهواء.
- ✓ إدراج موضوعات الضرائب البيئية في المناهج التعليمية.
- ✓ كلما زاد وعي المواطنين، زادت فرص نجاح هذه السياسات
- 7. الاستفادة من التجارب الدولية:
- دراسة تجارب دول مثل:
- السويد في ضريبة الكربون.
- ألمانيا في ضريبة الضوضاء وإدارة النفايات.
- فرنسا في ضريبة العبوات البلاستيكية.
- الاستفادة منها في تصميم ضريبة بيئية تتلاءم مع السياق المصري من حيث البنية الاقتصادية والاجتماعية.

### خلاصة الفصل:

تناول الفصل الثاني من هذه الدراسة الجوانب التطبيقية للضريبة البيئية في جمهورية مصر العربية، من خلال تحليل السياسات والتشريعات البيئية المعتمدة، ورصد مدى فاعليتها في الحد من التلوث ومواجهة تغير المناخ خلال الفترة (2010-2024). كما تم التطرق إلى تجارب دولية مختارة في مجال الجباية البيئية، بهدف استخلاص الدروس التي يمكن توظيفها في السياق المصري.

في بداية الفصل، تم استعراض الإطار القانوني والتنظيمي للضرائب البيئية في مصر، حيث تبين أن التشريعات المصرية لا تزال تفتقر إلى قانون موحد ومتكامل خاص بالضريبة البيئية، رغم تضمن بعض القوانين البيئية والمالية لنصوص ذات طابع ضريبي بيئي، مثل قانون البيئة رقم 4 لسنة 1994 وتعديلاته. وقد أظهر التحليل أن هذه النصوص تعاني من ضعف في التفعيل، وتفتقر إلى آليات تنفيذ فعالة تضمن الالتزام والرقابة.

كما تم التطرق إلى أدوار المؤسسات المختلفة في مجال حماية البيئة، سواء على المستوى الحكومي أو منظمات المجتمع المدني، حيث تبين أن التنسيق بين هذه الجهات لا يزال محدودًا، ما ينعكس سلبيًا على فعالية السياسات البيئية الجبائية.

وفي محور آخر، تناول الفصل الضرائب البيئية ضمن النظام الضريبي المصري، وتبين من خلال البيانات والإحصاءات المتوفرة أن إيرادات الضرائب البيئية تشكل نسبة ضئيلة جدًا من إجمالي الإيرادات العامة، كما أن فرض هذه الضرائب يتركز في مجالات محدودة (مثل الرسوم على السيارات أو الوقود)، ولا يشمل معظم القطاعات الاقتصادية الملوثة الأخرى.

من جهة أخرى، عرض الفصل بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال الضرائب البيئية، منها ألمانيا وفرنسا والجزائر والولايات المتحدة، والتي أظهرت أن اعتماد نظام جبائي بيئي واضح، مدعوم بتشريعات قوية ومراقبة فعالة، يساهم بشكل ملموس في تقليل الانبعاثات وتحقيق أهداف بيئية واقتصادية متوازنة. وقد أتاح هذا العرض المقارن فرصة لتقييم التجربة المصرية على ضوء هذه النماذج.

أما في الجانب التطبيقي، فقد تم تحليل بيانات وإحصائيات الضرائب البيئية في مصر خلال الفترة 2010-2024، حيث اتضح أن مردود هذه الضرائب لا يزال ضعيفًا، ولا يعكس الإمكانيات البيئية والاقتصادية الحقيقية للبلاد. كما أن تأثيرها في الحد من الانبعاثات الكربونية وتغير المناخ لا يزال محدودًا، بسبب ضعف الالتزام، وغياب الوعي، ونقص الحوافز.

وفي ختام الفصل، تم استعراض أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الضريبة البيئية في مصر، والتي تشمل: ضعف التشريعات، غياب آليات قياس الانبعاثات، مقاومة بعض الفاعلين الاقتصاديين، نقص الكفاءات المتخصصة، وضعف الثقافة البيئية لدى الأفراد والمؤسسات.

ورغم هذه التحديات، قدم الفصل مجموعة من المقترحات العملية لتعزيز فعالية الضرائب البيئية، من بينها: إصلاح الإطار القانوني، إنشاء هيئة مستقلة للرقابة البيئية، إدماج الجباية البيئية في السياسات المالية، تقديم حوافز للمستثمرين في المشاريع الخضراء وتعزيز الوعي البيئي عبر الإعلام والتعليم.

خاتمة

إن التحديات البيئية التي يشهدها العالم اليوم، وعلى رأسها ظاهرة التغير المناخي، أضحت من أخطر القضايا التي تهدد مستقبل البشرية، لما لها من تداعيات مباشرة وغير مباشرة على الأمن البيئي والغذائي والاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا السياق، بات من الضروري على الحكومات وصانعي القرار اعتماد سياسات اقتصادية مبتكرة توازن بين متطلبات التنمية من جهة، وضرورات حماية البيئة من جهة أخرى. وتأتي الضرائب البيئية في مقدمة هذه السياسات، بوصفها أداة مالية واقتصادية حديثة، تهدف إلى تقويم السلوك الاقتصادي والحد من الآثار السلبية للأنشطة الملوثة.

ومن خلال هذه المذكرة، التي تناولت موضوع "الضريبة البيئية في مصر بين النظرية والتطبيق"، تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي والنظري للضريبة البيئية، والتعرف على أهدافها، وآلياتها، وأنواعها، ومدى فعاليتها في الحد من التلوث، إضافة إلى دراسة واقع تطبيقها في مصر خلال الفترة (2010-2024). كما تم استعراض التجارب الدولية المقارنة، وتحليل مدى إمكانية الاستفادة منها في تعزيز فعالية الضريبة البيئية في السياق المصري.

### أولاً: نتائج اختبار الفرضيات

بناءً على تحليل محتوى الدراسة النظرية والتطبيقية، تم اختبار فرضيات البحث الثلاث، وكانت نتائج الاختبار كما يلي:

**الفرضية الأولى:** "الضرائب البيئية في مصر لم تحقق بعد التأثير المرجو في الحد من التغير المناخي". (فرضية صحيحة) تم تأكيد هذه الفرضية، حيث أظهرت الدراسة أن الضرائب البيئية المطبقة في مصر لا تزال محدودة من حيث نطاقها وأثرها البيئي، ولم تُسهم بالشكل الكافي في تقليص الانبعاثات أو دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، مما يشير إلى ضعف فاعلية هذا النظام في الوقت الراهن.

### تعليل:

لعل من أهم الأسباب التي تؤكد صحة هذه الفرضية هو أن النظام الضريبي البيئي في مصر ما زال في مراحله الأولية، ويعاني من عدة إشكاليات تؤثر على فاعليته. من أبرز هذه الإشكاليات:

**1- ضعف الإطار التشريعي والتنظيمي:** لا تزال التشريعات البيئية ذات الطابع الضريبي محدودة، وتفتقر إلى التكامل والوضوح اللازمين لضمان التطبيق الفعال.

**2- غياب الحوافز والتشجيع على التكيف:** الضرائب البيئية الحالية لا تترافق مع سياسات داعمة مثل الحوافز المالية والتكنولوجية التي تشجع القطاعات المختلفة على التحول إلى ممارسات صديقة للبيئة.

**3- عدم توجيه حصيلة الضرائب بفعالية:** في كثير من الحالات، لا يتم تخصيص عائدات الضرائب البيئية بشكل مباشر لتمويل المشاريع البيئية أو دعم الابتكار الأخضر، مما يضعف أثرها التحفيزي.

**4- محدودية الوعي المجتمعي والمؤسسي:** ما زال هناك نقص في الوعي بأهمية الضرائب البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مما يحد من تقبل المجتمع والمؤسسات لها ويضعف من استجابتها.

وبالتالي، فإن هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى نتيجة مفادها أن الضرائب البيئية في مصر لم تُحدث بعد الأثر المنشود في التصدي للتغير المناخي، ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

**الفرضية الثانية:** "هناك تحديات قانونية وإدارية تعيق التطبيق الفعال للضرائب البيئية". (فرضية صحيحة) أكدت النتائج صحة هذه الفرضية، حيث تبين أن الإطار التشريعي يعاني من ثغرات في التطبيق والرقابة، إلى جانب ضعف التنسيق

بين الجهات المعنية، وغياب البنية التحتية الكافية لرصد التلوث وتقدير نسبه بدقة، وهو ما يشكل عائقاً رئيسياً أمام فعالية هذه الضرائب.

### تعليل:

صحة الفرضية الثانية يستند إلى مجموعة من العوامل القانونية والإدارية التي تعيق التطبيق الفعال للضرائب البيئية في مصر، وأبرز هذه العوامل:

1. ثغرات تشريعية في القوانين البيئية والضريبية: الإطار القانوني الحالي لا يغطي جميع الجوانب البيئية بشكل شامل، حيث توجد فجوات في تحديد المسؤوليات، وآليات احتساب الضرائب، ونطاق الأنشطة الخاضعة لها، مما يُضعف من إمكانية إنفاذها بفعالية.
  2. تداخل الاختصاصات وضعف التنسيق المؤسسي: تعاني منظومة الإدارة البيئية من تشتت الأدوار بين الوزارات والهيئات (مثل البيئة، المالية، الصناعة)، مما يؤدي إلى تضارب القرارات وتأخير تنفيذ السياسات.
  3. ضعف أدوات المراقبة والقياس: غياب نظام دقيق لرصد الانبعاثات البيئية وتقدير الأثر البيئي لكل نشاط اقتصادي يمثل عائقاً جوهرياً أمام فرض ضرائب عادلة وفعالة، إذ تعتمد فعالية الضريبة على توفر بيانات موثوقة ومحدثة.
  4. قصور في الكوادر الفنية والإدارية: عدم توفر الكفاءات المتخصصة في مجالات البيئة والاقتصاد البيئي داخل الأجهزة التنفيذية يؤثر سلباً على تصميم وتنفيذ آليات التحصيل والرقابة.
  5. إجراءات إدارية معقدة: تعقيد الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بفرض الضرائب البيئية وتحصيلها يضعف من كفاءتها، ويؤدي إلى تأخر التطبيق أو تجنبه من قبل الجهات المعنية.
- بناءً على ما سبق، يتضح أن التحديات القانونية والإدارية تمثل فعلاً عائقاً كبيراً أمام تطبيق نظام ضريبي بيئي فعال في مصر، مما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

**الفرضية الثالثة:** يمكن تطوير فعالية الضرائب البيئية من خلال تحسين التشريعات وتعزيز آليات التنفيذ والرقابة). "فرضية صحيحة)

أثبتت هذه الفرضية من خلال المقترحات التي خلصت إليها الدراسة، والتي شملت ضرورة إدخال إصلاحات هيكلية على النظام الضريبي البيئي، وتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية، وتفعيل دور الحوافز والمراقبة، بما يضمن تحقيق الأهداف البيئية دون التأثير السلبي على التنمية الاقتصادية.

### تعليل:

صحة الفرضية الثالثة يستند إلى أن فعالية الضرائب البيئية ليست ثابتة، بل يمكن تعزيزها من خلال حزمة من الإصلاحات المتكاملة على المستويين التشريعي والتنفيذي، وهو ما أكدته نتائج الدراسة. ومن أبرز المبررات التي تدعم هذه الفرضية:

1. ضرورة تحديث وتوسيع الإطار التشريعي: إدخال تعديلات تشريعية تُمكن من توسيع نطاق الضرائب البيئية لتشمل قطاعات وممارسات ذات أثر بيئي كبير، مع تحديد واضح للمعايير والالتزامات، يساهم في تعزيز فاعلية النظام الضريبي البيئي.
2. تعزيز القدرات المؤسسية والفنية: بناء كوادر متخصصة وتوفير التدريب المستمر للجهات المعنية بتطبيق الضرائب البيئية من شأنه أن يحسن مستوى الأداء ويقلل من الثغرات في التطبيق.
3. تحسين آليات الرصد والرقابة: تطوير البنية التحتية التكنولوجية لرصد الانبعاثات البيئية بدقة وتقدير نسب التلوث، يُعد شرطاً أساسياً لتطبيق ضرائب عادلة وفعالة، ويُساعد على توجيه السياسات بشكل أكثر دقة.

4. الربط بين الضرائب البيئية والحوافز الاقتصادية: تقديم حوافز للمؤسسات والشركات التي تلتزم بالمعايير البيئية، مثل الإعفاءات الضريبية أو الدعم التقني، يُمكن أن يشجع التحول نحو ممارسات أكثر استدامة.

5. تخصيص إيرادات الضرائب البيئية لتمويل مشاريع خضراء: توجيه العائدات نحو مشروعات الطاقة المتجددة، وإدارة المخلفات، وتحسين النقل المستدام، يُحقق التوازن بين الحماية البيئية ودعم التنمية الاقتصادية.

بناءً على هذه المعطيات، فإن تحسين فعالية الضرائب البيئية في مصر أمر ممكن وواقعي إذا ما تم تفعيل الإصلاحات اللازمة، مما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

### ثانياً: أهم النتائج المتوصل إليها

يمكن إيجاز أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة في النقاط التالية:

#### 1. غياب تشريع موحد خاص بالضريبة البيئية في مصر:

رغم وجود نصوص قانونية متفرقة تتناول الجوانب البيئية في بعض القوانين المصرية، إلا أنه لا يوجد حتى الآن إطار قانوني شامل ومتكامل خاص بالضريبة البيئية، وهو ما يحد من فعاليتها ويضعف من قدرتها على التأثير.

#### 2. محدودية التطبيق الفعلي للضرائب البيئية:

خلال الفترة (2010-2024)، لم تشهد مصر تطبيقاً واسعاً أو منمهاً للضرائب البيئية على القطاعات الملوثة. ويُعزى ذلك إلى ضعف الإرادة السياسية أحياناً، والضغط الاقتصادي التي تشكل عائقاً أمام فرض أعباء إضافية على الفاعلين الاقتصاديين.

#### 3. ضعف التكامل المؤسسي:

لوحظ وجود فجوة واضحة في التنسيق بين الجهات المعنية بالبيئة والجهات المالية، وهو ما انعكس على محدودية الأثر البيئي للسياسات الضريبية الحالية، وغياب الرؤية التكاملية بين حماية البيئة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

#### 4. قصور في آليات الرقابة والقياس:

لا توجد آلية دقيقة أو قاعدة بيانات محدثة تُمكن من قياس مستويات التلوث بدقة، وتحديد المسؤوليات البيئية، مما يعيق تطبيق مبدأ "الملوث يدفع"، الذي يُعدّ جوهر السياسة الجبائية البيئية.

#### 5. الاعتماد الكبير على الأدوات الإدارية بدل الأدوات الاقتصادية:

تميل السياسات البيئية في مصر إلى الاعتماد على التشريعات العقابية والإجراءات الإدارية، أكثر من تبني الأدوات الاقتصادية التحفيزية كالضرائب البيئية والإعفاءات الضريبية، وهو ما يحدّ من فاعلية السياسات البيئية.

#### 6. غياب الحوافز الداعمة للسلوك البيئي الإيجابي:

لم تُفعل مصر بعد نظاماً فعالاً للحوافز البيئية والجبائية التي تشجع الشركات والأفراد على تبني التكنولوجيا النظيفة، أو الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، مما يضعف ثقافة الالتزام الطوعي بالمعايير البيئية.

#### 7. ضعف الثقافة البيئية والوعي العام:

أكدت الدراسة على محدودية الوعي المجتمعي بأهمية الضريبة البيئية، سواء لدى المواطن أو لدى صانع القرار، وهو ما يعوق قبول المجتمع لمثل هذه السياسات الجديدة، ويجعلها عرضة للرفض أو التهرب.

### 8. إمكان الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة:

أظهرت المقارنة مع تجارب مثل ألمانيا وفرنسا والجزائر أن نجاح السياسات الضريبية البيئية يتوقف على وجود رؤية واضحة، وإطار قانوني صارم، وآليات رقابة فعالة، إلى جانب حوافز جاذبة للقطاع الخاص والمستهلك.

#### ثالثا: توصيات الدراسة

استنادًا إلى ما سبق، فإن تعزيز دور الضرائب البيئية في مصر يقتضي تبني حزمة من الإجراءات المتكاملة، أهمها:

- 1- صياغة إطار تشريعي وطني شامل للضريبة البيئية يحدد بوضوح مصادر التلوث، وآليات فرض الضريبة، وسبل استخدامها.
- 2- إنشاء هيئة وطنية مستقلة تُعنى بالرقابة الجبائية البيئية، وتضم مختصين من مختلف القطاعات ذات الصلة.
- 3- تطوير نظام معلومات بيئية وطني يعتمد على قاعدة بيانات دقيقة حول الانبعاثات البيئية في القطاعات المختلفة.
- 4- تقديم حوافز ضريبية وجمركية للمؤسسات التي تعتمد تكنولوجيا نظيفة أو تستثمر في الطاقات المتجددة.
- 5- إدماج الثقافة البيئية ضمن المناهج التربوية، وتنظيم حملات توعية لتعزيز قبول الضريبة البيئية اجتماعيًا.
- 6- تشجيع التكامل بين الضريبة البيئية وباقي السياسات الاقتصادية، بما يعزز من العدالة البيئية والاجتماعية.

#### رابعاً: آفاق الدراسة

تفتح هذه الدراسة المجال أمام المزيد من الأبحاث المستقبلية، سواء على المستوى النظري أو التطبيقي، في موضوع الضرائب البيئية وأدوارها المتعددة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. ومن أبرز آفاق البحث التي يمكن التوسع فيها:

1. إجراء دراسات مقارنة معمقة بين التجربة المصرية وتجارب دولية أخرى، خصوصًا تلك التي نجحت في دمج الضرائب البيئية ضمن سياساتها العامة بكفاءة وفعالية.
2. توسيع نطاق البحث ليشمل أبعادًا قطاعية، مثل أثر الضريبة البيئية على قطاع الطاقة أو الصناعة أو النقل، ومدى استجابة هذه القطاعات للتحفيز أو الردع الجبائي.
3. تحليل البعد الاجتماعي للضريبة البيئية، خاصة ما يتعلق بعدالة توزيع الأعباء الضريبية، وتأثيرها على الفئات محدودة الدخل، وسبل التخفيف من آثارها.
3. دراسة الجدوى الاقتصادية للضرائب البيئية في مصر من خلال نماذج كمية، لقياس التكاليف والفوائد البيئية والاقتصادية طويلة المدى.

4. اقتراح نموذج ضريبي بيئي متكامل يناسب السياق المصري، ويأخذ بعين الاعتبار التحديات المؤسسية والتشريعية والإدارية القائمة.

ختامًا يمكن القول إن الضريبة البيئية ليست مجرد وسيلة لزيادة الإيرادات العامة، بل هي أداة استراتيجية لتحسين جودة الحياة، وتحقيق العدالة البيئية، وتعزيز استدامة الموارد. إن واقع التجربة المصرية لا يزال في بدايته، ويحتاج إلى تطوير جوهري على مستوى التشريع والتطبيق والرقابة والتكامل بين السياسات. وإذا ما تم تفعيل هذه الضريبة بالشكل الصحيح، فإنها يمكن أن تكون رافعة قوية لمواجهة التغيرات المناخية، وتحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة.

## قائمة المصادر والمراجع

## أولاً: الكتب

1. أبو العنين، ن. ع.، المر، ح. ع. (دون سنة). الفصل الخامس: تشريعات حماية البيئة.
2. عبد المعطي، أ. ز. (2020). مصر. الهيئة العامة للاستعلامات.
3. لستر، ب.، وآخرون. (1995). القاء كوكنيا (س. رمضان، مترجم). الدار العربية للنشر والتوزيع. (العمل الأصلي نُشر في غير مذكور).

## ثانياً: مقالات الجلات والدوريات العلمية

1. أحمد السيد، ح. (2019). التغير المناخي: أسبابه ونتائجه. المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، (5)، بدون صفحات.
2. إيهاب محمد، ي. (2023). إشكاليات تطبيق ضريبة الكربون في مصر والحلول المقترحة. *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، (4)(1).
3. الخضير، ح. م. أ. (2024). أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات المناخية على الأداء المالي في المصارف الإسلامية. مجلة الإبداع المحاسبي، (1)1.
4. الهنداوي، ح. أ. ع. (2022). الضرائب البيئية كمدخل معاصر لتطوير النظام الضريبي المصري. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، (2)3، الجزء 4.
5. جعفر، ع. م. (بدون تاريخ). الجهات الإدارية المختصة بحماية البيئة في مصر. *المجلة القانونية*.
6. زعور، ن.، حبشي، أ. (2019). الجباية البيئية وسيلة لردع التلوث الصناعي. *مجلة التكامل*، (6).
7. شافعة، ع.، حميداني، س. (2018). إدارة مخاطر التغيرات المناخية. *مجلة الحقيقة*، (3)17.
8. عباسي، ص.، زودة، إ. (2019). قراءة في محددات فعالية وكفاءة الضرائب البيئية. *مجلة الاقتصاد والبيئة*، (2)1.
9. عبد الظاهر، ن. ع. (2015). التغيرات المناخية وآثارها على مصر. *مجلة أسبوت للدراسات البيئية*، (41).
10. فكري، ي.، الخضير، ي. (2025). فاعلية النظام الضريبي في الحد من التلوث البيئي. *مجلة راية الدولية للعلوم التجارية*، (12)4.
11. لعور، ص. (2020). دراسة تحليلية لمساهمة أسواق الكربون في تمويل التحول البيئي. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، (2)7.
12. مجدي، ز. (2023). تغير المناخ في الدول العربية وتداعياته. *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*، (4)2.
13. محمود، م. ف.، & سرحان، أ. ع. ل. (2015). دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية في مصر. *المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي*، (3).
14. مرغمي، ع.، & زرمان، ت. (2024). أثر مؤشرات الحوكمة على الأداء البيئي في الدول النامية. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، (35)20.
15. مسدور، ف. (2010). أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة. *مجلة الباحث*، (7).
16. يوسف حنكه، وصالح محيداتو. "الضرائب البيئية كأداة لتوجيه السلوك البيئي...". *مجلة التنمية الاقتصادية\**، المجلد 8، العدد 1، جوان 2023.

## ثالثًا: المواقع الإلكترونية

1. محمود، س. (2024). الضريبة البيئية: طريق مصر إلى اقتصاد أكثر اخضرارًا. أندرسن في مصر – ماهر ميلاد إسكندر وشركاه. تم الاسترجاع في 2 ماي، 2025، من <https://eg.andersen.com/ar>

## \*\*رابعًا: مذكرات وأطروحات\*\*

1. بن موسى، ش. (2016). الجباية البيئية في الجزائر كآلية لحماية البيئة من التلوث الصناعي [مذكرة ماجستير، جامعة الشهيد حمدة لخضر – الوادي].
2. بوجمعة، س. (2016). دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث الصناعي [مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر – بسكرة].
3. بوعلام، أ. (2022). أهمية الضرائب والرسوم البيئية في الحفاظ على البيئة في الجزائر [مذكرة ماجستير، جامعة ابن خلدون – تيارت].
4. الجمل، آ. ح. ر. (2020). مقترح لتطبيق الضريبة البيئية في فلسطين [رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية].
5. فاطمة، البنة. (2017). دور الضرائب البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسات الصناعية [مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة].
6. قاسم، ح. (2022). السياسة الجبائية ودورها في الحد من التلوث البيئي [أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف].
7. قبائلي، م.، دراقي، م. الأ. (2023). دور الضرائب البيئية في توجيه السلوك البيئي [مذكرة ماجستير، جامعة برج بوعرييج].
8. مداح، ي.، بنوار، ع. الن. (2023). الرسوم البيئية كآلية للحد من التلوث الصناعي [مذكرة ماجستير، جامعة عين تموشنت].
9. محمد، ح. (بدون تاريخ). الضرائب البيئية في الجزائر [مذكرة ماجستير، جامعة جيجل].

## خامسًا: القوانين والقرارات الرسمية

1. الجريدة الرسمية. (1995، 7 سبتمبر). قانون البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994. العدد 36 مكرر.
2. الجريدة الرسمية. (2015، أكتوبر). قرار رئيس جمهورية مصر رقم 105 لسنة 2015. العدد 24 مكرر.
3. الجريدة الرسمية. (2016، 28 فبراير). قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 544 لسنة 2016. العدد 8 مكرر.
4. الجريدة الرسمية. (2017، 2 سبتمبر). قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1963 لسنة 2017. العدد 65 مكرر أ.
5. الوقائع المصرية. (2011، 27 أوت). قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1095 لسنة 2011. العدد 199.

الملاحق

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٠١١

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون البيئة  
الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥

### رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛  
وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛  
وعلى قانون فى شأن البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ، والمعدل بالقانون  
رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ ؛  
وعلى اللائحة التنفيذية لقانون فى شأن البيئة الصادر بها قرار رئيس مجلس الوزراء  
رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ ، المعدل بالقرار رقم ١٧٤١ لسنة ٢٠٠٥ ؛  
وعلى ما عرضه وزير الدولة لشئون البيئة، بعد أخذ رأى مجلس إدارة جهاز شئون البيئة ؛  
وبناءً على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### قرر :

#### (المادة الاولى)

يستبدل بنصوص المواد (١٠، ١٣، ١٨، ٢٠، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦) والفقرتين  
(ب)، (و) من البند ٣ من رابعاً، والبند (٤) الفقرة (ح) من البند ٣ من رابعاً، والفقرة (أ)  
من البند ٤ من رابعاً من المادة ٢٨، والمواد (٣٧، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٥٩، ٦٠)  
من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥،  
النصوص الآتية:

#### المادة (١٠) :

يلتزم كل شخص طبيعى أو اعتبارى عام أو خاص بتقديم دراسة تقويم التأثير البيئى  
للمنشأة أو المشروع إلى الجهة الإدارية المختصة أو الجهة المانحة للترخيص قبل البدء  
فى تنفيذ المشروع ويكون إجراء الدراسة وفقاً للعناصر والتصميمات والمواصفات والأسس والأحمال  
النوعية التى يصدرها جهاز شئون البيئة بالتنسيق مع الجهات الإدارية المختصة .

وتقوم الجهة الإدارية المختصة أو الجهة المانحة للترخيص بالتأكد من كافة البيانات المطلوبة قبل إرسالها لجهاز شئون البيئة لإبداء الرأى .

وتلتزم الجهات الإدارية المختصة المسئولة عن المناطق الصناعية بتقديم دراسة لأحمال التلوث البيئى ومخطط توزيع الأنشطة بالمنطقة بما يضمن تجانس الأنشطة وعدم وجود تأثيرات سلبية فى حالة تجاوز أنشطة غير متوافقة ، ويجب تقديم هذه الدراسة لجهاز شئون البيئة لمراجعتها وإبداء الرأى البيئى وإصدار قوائم الأحمال البيئية ويرفق بهذه الدراسة خطة الإدارة البيئية المتكاملة للمنطقة الصناعية متضمنة خطة إدارة المخلفات الصلبة والمخلفات الخطرة ومعالجة مياه الصرف الصناعى وكيفية التخلص النهائى منها وخطة الرصد الذاتى لنوعية الهواء والضوضاء ومياه الصرف بالمنطقة .

**مادة (١٣) :**

لجهاز شئون البيئة أن يستعين بأى من الجهات الاستشارية العامة أو الخاصة أو المراكز البحثية أو الجامعات التى يصدر بتحديدها قرار من الجهاز طبقاً للمعايير التى يضعها مجلس إدارته وذلك لإبداء الرأى فى تقويم التأثير البيئى للمنشأة المزمع إقامتها والمطلوب الترخيص لها .

**مادة (١٨) :**

يختص جهاز شئون البيئة بمتابعة بيانات السجل البيئى للتأكد من مطابقتها للواقع ومن التزام المنشأة بخطة الرصد الذاتى ومدى صلاحية معداته وكفاءة الأفراد القائمين بالرصد ، وللجهاز أخذ العينات اللازمة وإجراء الاختبارات المناسبة لبيان تأثير نشاط المنشأة على البيئة وتحديد مدى التزامها بالمعايير والاشتراطات الموضوعه لحماية البيئة والأحمال النوعية للملوثات .

فإذا ما تبين عدم احتفاظ المنشأة بالسجل البيئى أو عدم انتظام تدوين بياناته أو عدم مطابقتها للواقع أو عدم التزام المنشأة بالمعايير أو الأحمال المشار إليها أو وجود أية مخالفة أخرى للمادة (٢٢) من القانون يقوم الجهاز بإخطار الجهة الإدارية المختصة بتكليف

ملحق (١١)

أولاً- الاشتراطات والمواصفات الخاصة بوسائل جمع ونقل المخلفات الصلبة البلدية :

( أ ) وسائل جمع المخلفات :

١- أن تكون حاويات جمع المخلفات معدنية أو بلاستيكية ذات أبعاد وسعات مناسبة يقوم بتحديددها الجهة المسئولة عن عمليات الجمع وفقاً للتجهيزات الخاصة بسيارات ومعدات نقل المخلفات وأن تقوم الجهة المسئولة بتحديد مواقع وضع الحاويات وتوزيعها .

٢- يلتزم القائمون على جمع المخلفات الصلبة البلدية بمراعاة نظافة حاويات جمع المخلفات وأن يكون شرط نظافتها المستمر واحداً من الشروط المقررة لأمن وماتنة وسائل جمع المخلفات .

٣- أن تكون الصناديق مغطاة بصورة محكمة لا ينبعث عنها روائح كريهة أو أن تكون مصدراً لتكاثر الذباب وغيره من الحشرات .

٤- يجب أن يتم تجميع المخلفات على فترات مناسبة تتفق وظروف كل منطقة بشرط ألا تزيد كمية المخلفات فى أى من تلك الصناديق وفى أى وقت عن سعته .

( ب ) وسائل نقل المخلفات :

١- أن تكون سيارة نقل المخلفات مجهزة وحاصلة على تراخيص لنقل المخلفات من الإدارات المحلية المختصة .

٢- يجب أن يتم تغطية المخلفات لضمان عدم تناثرها أثناء النقل .

٣- يلتزم سائق السيارة والعاملون المساعدون بارتداء الزى الملائم وتطبيق جميع اشتراطات السلامة والصحة المهنية من قفازات وواقى رأس وأحذية ملائمة .

٤- يتم تطبيق جميع الاشتراطات السابقة على جميع السيارات والمعدات العاملة من عمال جمع ونقل المخلفات وكنس الشوارع بالإضافة إلى عمال كنس الشوارع .

٥- يجب وضع لافتات موضح عليها أرقام الهواتف المخصصة لاستقبال الشكاوى على سيارات ومعدات جمع ونقل المخلفات .

٦- يجب غسل السيارات ومعدات جمع ونقل المخلفات يومياً لضمان نظافتها وعدم نقلها للأمراض والأوبئة .

ثانياً - الاشتراطات والمواصفات الخاصة باختيار وإنشاء مراكز ومصانع تدوير ومعالجة

المخلفات الصلبة البلدية وإنتاج السماد العضوى :

١- أن يكون الموقع مناسباً لنشاط المنشأة من حيث اتفاهه مع طبيعة تقسيم المنطقه ووفق خطة استخدام الأراضى التى تقرها وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية .

٢- أن يكون الموقع بعيداً عن المناطق الزراعية والمجارى المائية وذلك وفقاً للمواصفات والضوابط والحد الأدنى لبعدها عن هذه المناطق طبقاً لأحكام المادة (... ) من اللائحة التنفيذية ويتم إبداء الرأى بشأن تحديد هذه المسافة طبقاً لدراسة تقويم التأثير البيئى .

٣- أن يكون الموقع المختار عكس اتجاه الريح السائدة فى مناطق التجمعات السكنية أو الصناعية ويتوفر به المرافق العامة اللازمة .

٤- ضرورة الالتزام بالتخلص من المرفوضات الناتجة بموقع التخلص بالمدفن الصحى الآمن أو المحكوم .

٥- أن يحاط المصنع بسور بارتفاع لا يقل عن ٢ متر مع زراعة سياج من الأشجار الحشبية .

٦- وجود نظام سليم للحماية والأمان مع ضرورة وضع خطة لمواجهة الطوارئ داخل المصنع وتوفير المعدات والأنظمة اللازمة لذلك مع توافر خطة مناسبة لمكافحة القوارض والحشرات الضارة والتخلص من الروائح الكريهة أثناء مراحل الإنتاج .

٧- ضرورة توفير غرفة إدارة ومعيشة ملائمة مع توفير البنية الأساسية اللازمة من إنارة وصرف ومياه وذلك لمواقع التخلص بالمدافن الصحية الآمنة أو المحكومة .

٨- ضرورة إعداد سجل بيئى للمصنع وفقاً للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والمعدل بقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ بشأن حماية البيئة ولائحته التنفيذية .

**يراعى توافر المسافات التالية :**

- البعد عن المناطق السكنية والصناعية بمسافة لا تقل عن ٣ كم.
- البعد بمسافة لا تقل عن ٢ كم عن أى من : مخدرات السيول - شبكة الوديان - آبار المياه الجوفية - السبخات .
- البعد بمسافة لا تقل عن ٥ كم عن جوانب المجارى المائية .
- البعد بمسافة لا تقل عن ٣ كم عن خط الساحل وشواطئ البحيرات .
- البعد بمسافة لا تقل عن ٥ كم عن أى من : المحميات الطبيعية وجوانب نهر النيل .

**ثالثاً - الاشتراطات والمواصفات الخاصة باختيار مواقع التخلص النهائى من المخلفات**

الصلبة البلدية بالمدافن الصحية المحكومة والأمنة أو محارق المخلفات وتوليد الطاقة :

- ١- أن تجرى الجهة المنوط بها التنفيذ دراسة متكاملة عن طبوغرافية المنطقة التى تزمع تخصيص مكان لاستقبال المخلفات الصلبة فيها ودراسة طبيعتها والكمية المراد التخلص منها طبقاً لطبيعة النشاطات بالمنطقة الحضرية والريفية وتعداد سكانها .
- ٢- تجرى الجهة المختصة دراسة تقييم الأثر البيئى وترسلها إلى جهاز شئون البيئة لمراجعتها وإبداء الرأى قبل السير فى إجراءات تخصيص الموقع وأن يتم تخصيصه بالاتفاق مع جهاز شئون البيئة .
- ٣- أن يكون الموقع فى عكس اتجاه الرياح السائدة للمناطق السكنية والصناعية وأن يكون فى منطقة لا تسمح بتلوث المياه الجوفية ويتم تشجير المنطقة المحيطة بالأشجار المناسبة .
- ٤- أن تكون الطرق الموصلة لهذه المواقع سهلة ممهدة وحركة المرور عليها متناسب وحجم وعدد السيارات التى تصل إليها يومياً ، ويفضل أن تبعد هذه المواقع عن الطرق الرئيسية بمسافة فى حدود ١ كم ، والطرق الثانوية بمسافة حوالى ٢٥٠ م .

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١٥

بتعديل بعض احكام قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحميات الطبيعية :

وعلى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ :

وعلى قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ :

وعلى موافقة مجلس الوزراء :

وبناءً على ما ارتآه مجلس الدولة :

**قرر :**

**القانون الآتى نصه**

**( المادة الاولى )**

تستبدل عبارة ( التجمعات السكانية ) بعبارة ( المناطق السكنية ) أينما وردت فى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ، كما يستبدل بنص المادة (١٤) من ذات القانون النص الآتى :

**المادة (١٤) :**

يهدف ( صندوق حماية البيئة ) المنشأ بجهاز شئون البيئة بموجب هذا القانون ، إلى تمويل الأنشطة والدراسات والمشروعات البيئية لدعم جهود الدولة فى مجال حماية البيئة والشروات الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة ، وذلك من خلال تمويل المشروعات الرائدة والتجريبية ، وإعداد الدراسات اللازمة للبرامج البيئية ، ومراجعة دراسات تقييم الأثر البيئى ، والمشاركة فى تمويل مشروعات حماية البيئة ومكافحة التلوث ، طبقاً للأولويات البيئية التى يوافق عليها مجلس إدارة الصندوق .

( المادة الثانية )

يضاف بندان جديدان برقمي ( ٤١ ، ٤٢ ) إلى نص المادة (١) من قانون البيئة المشار إليه ، كما تضاف ثلاث مواد جديدة إلى ذات القانون بأرقام ( ١٤ مكرراً و ٤٠ مكرراً و ٨٦ مكرراً) نصورها الآتية :

المادة (١) :

٤١ - **المكاهيز** : منشآت لمعالجة المخلفات الزراعية بتحويلها إلى فحم نباتي.

٤٢ - **التجمع السكني** : مجموعة المباني السكنية والخدمية والترفيهية طبقاً للمخطط التفصيلي المعتمد ، وذلك وفقاً لقانون البناء المشار إليه .

مادة (١٤ مكرراً) :

تتكون موارد صندوق حماية البيئة مما يأتي :

- ١- المبالغ التي تخصصها الدولة في موازنتها لدعم الصندوق .
- ٢ - الإعانات والهبات والتبرعات والوصايا التي يقبلها مجلس إدارة الجهاز بما يتفق مع أغراض الصندوق .
- ٣ - عائد المشروعات الرائدة والتجريبية ومقابل إعداد الدراسات والاستشارات التي يمولها الصندوق في مجال حماية البيئة ، وتنفذ من خلال وزارة البيئة والجهات التابعة لها ، أو بالمشاركة مع الجهات الحكومية أو قطاع الأعمال العام ، أو الهيئات الوطنية والأجنبية ، أو الجمعيات الأهلية .
- ٤ - موارد الصندوق المنصوص عليها في قانون المحميات الطبيعية المشار إليه .
- ٥ - مستقابل منح التصاريح بحق الانتفاع أو ممارسة الأنشطة في نطاق المحميات الطبيعية .
- ٦ - حصيلة رسوم الترخيص بالاشتغال بالأعمال البيئية وشهادات اعتماد الخبراء ، وبيوت الخبرة المنصوص عليها بالمادة (١٣ مكرراً) من هذا القانون .

٧ - مقابل المصاريف الإدارية اللازمة لمراجعة دراسات تقويم الأثر البيئى والمعائنات والقياسات بما لا يتجاوز مائة ألف جنيه مصرى عن كل دراسة أو معاينة أو قياس ، ويصدر بتحديد فئاتها قرار من وزير البيئة بعد موافقة مجلس إدارة الجهاز .

٨ - حصيلة رسوم الموافقات والتصاريح البيئية التى يصدرها جهاز شئون البيئة بما فى ذلك الموافقات الخاصة بتداول أو استخدام الفحم بما لا يتجاوز ١٪ من قيمة سعر طن الفحم المستخدم ، ويصدر بتحديد فئات هذا الرسم قرار من وزير البيئة بعد موافقة مجلس إدارة الجهاز .

٩ - الغرامات التى يحكم بها ، والتعويضات التى يتفق عليها أو يحكم بها عن الأضرار التى تصيب البيئة ، وتودع فى الصندوق على سبيل الأمانة والمبالغ التى تحصل بصفة مؤقتة تحت حساب الغرامات والتعويضات عن الأضرار التى تصيب البيئة .

١٠ - عائد استثمار موارد الصندوق طبقاً لما يقرره مجلس إدارته .

ويكون للصندوق موازنة خاصة ، وتبدأ السنة المالية للصندوق ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها ، ويرحل الفائض من سنة إلى أخرى .  
وتعتبر أموال الصندوق أموالاً عامة فى مجال تطبيق أحكام قانون العقوبات .

#### مادة ٤٠ مكرر :

يحظر استيراد الفحم الحجري أو البترولى ، أو تداولهما أو استخدامهما ، دون موافقة من جهاز شئون البيئة طبقاً للاشتراطات والمعايير والمواصفات الواردة باللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويلتزم القائمون على استيراد أو تداول أو استخدام الفحم الحجري أو البترولى باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لعدم وقوع أى أضرار بالبيئة ، وذلك على النحو الموضح باللائحة التنفيذية لهذا القانون .

**مادة ٨٦ مكرراً :**

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مليون جنيه ولا تزيد على خمسة ملايين جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من خالف أحكام الفقرة الأولى من المادة ٤٠ مكرراً من هذا القانون ، وفى حالة العود تقضى المحكمة بالعقوبتين معاً .

كما يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثة ملايين جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من خالف أحكام الفقرة الثانية من المادة ٤٠ مكرراً من هذا القانون ، وفى حالة العود تقضى المحكمة بالعقوبتين معاً .

وفى جميع الأحوال تقضى المحكمة بمصادرة الفحم المضبوط والآلات والأدوات ووسائل النقل مما استخدم فى ارتكاب الجريمة ، وإزالة أسباب المخالفة فى المدة التى تحددها الجهة الإدارية المختصة وإلا قامت بإزالتها على نفقة المخالف .  
وللمحكمة ، فضلاً عما تقدم ، أن تقضى بوقف النشاط ، أو غلق المنشأة ، أو إلغاء الترخيص .

**( المادة الثالثة )**

يُنشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره ويلغى كل حكم يخالف أحكامه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ المحرم سنة ١٤٣٧ هـ

( الموافق ١٩ أكتوبر سنة ٢٠١٥ م ) .

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٥٤٤ لسنة ٢٠١٦

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن المحميات الطبيعية ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن البيئة ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ المعدل بالقرار رقم ١٧٤١ لسنة ٢٠٠٥ والقرار رقم ١٠٩٥ لسنة ٢٠١١

والقرار رقم ٩٦٤ لسنة ٢٠١٥ ؛

وعلى ما عرضه وزير البيئة ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

**قرر :**

( المادة الاولى )

يضاف إلى المنشآت المستخدمة للفحم الحجرى أو البترولى الواردة بالملحق رقم (١٢)

المرفق باللائحة التنفيذية لقانون البيئة المضاف بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٦٤ لسنة ٢٠١٥

المشار إليه ، البند التالى :

٦ - أية منشآت متداولة أو مستخدمة للفحم الحجرى أو البترولى كأحد مدخلات

عملياتها الصناعية وليس كمصدر للطاقة .

( المادة الثانية )

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ،

وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٧ هـ

( الموافق ٢٨ فبراير سنة ٢٠١٦ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس / شريف إسماعيل

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٦١٨ لسنة ٢٠١٧

### رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ فى شأن المحميات الطبيعية ؛

وعلى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ وتعديلاتها ؛

وبناءً على ما عرضه وزير البيئة ؛

### قرر :

#### ( المادة الاولى )

يستبدل بنص المادة (١٣ مكرراً) من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة ، النص الآتى :

#### المادة (١٣ مكرراً) :

تحدد فروع التخصصات والأعمال البيئية التى يحظر مزاولتها على غير المرخص لهم بالاشتغال بالأعمال البيئية أو غير الحاصلين على شهادة الاعتماد بالتخصصات والأعمال البيئية الآتية :

- ١ - إعداد دراسات تقييم التأثير البيئى .
- ٢ - إعداد دراسات تقييم المخاطر البيئية الكمية والنوعية .
- ٣ - تطبيق نظم إدارة البيئة .
- ٤ - إعداد خطط الالتزام البيئى وإصحاح المخالفات للمنشآت الصناعية والسياحية والأنشطة الاقتصادية الأخرى .
- ٥ - اقتصاديات البيئة والمحاسبة البيئية .
- ٦ - إدارة المخلفات الصلبة والسائلة والغازية .

- ٧ - إجراء القياسات البيئية فى المعامل المعتمدة .
  - ٨ - أعمال الرصد الذاتى للمنشآت وإدارة شبكات الرصد .
  - ٩ - إدارة المشروعات الإنتاجية والخدمية والأنشطة الاقتصادية بالمحميات الطبيعية .
  - ١٠ - إدارة الكيماويات والمواد والنفايات الخطرة .
  - ١١ - نمذجة رياضية لتشتت الملوثات .
  - ١٢ - دراسات التنوع البيولوجى .
- ويشترط للقيود بسجلات قيد المشتغلين بالأعمال البيئية ولاعتماد الخبراء وبيوت الخبرة

سداد الرسم المقرر لذلك كما يشترط ما يأتى :

**أولاً - بالنسبة للأفراد :**

**١ - إخصائى بيئى :**

- ( أ ) أن يكون حاصلاً على مؤهل عال مناسب .
- ( ب ) أن يكون له خبرة فى مجال الأعمال البيئية من ( ٥ - ١٠ ) سنوات .
- ( ج ) استيفاء نموذج البيانات رقم ( ١ ) المعد لذلك .

**٢ - استشارى بيئى :**

- ( أ ) أن يكون حاصلاً على مؤهل عال مناسب .
- ( ب ) أن يكون له خبرة فى مجال الأعمال البيئية لا تقل عن ( ١٠ ) سنوات .
- ( ج ) استيفاء نموذج البيانات رقم ( ٢ ) المعد لذلك .

**ثانياً - بالنسبة للمكاتب الاستشارية (بيوت الخبرة) :**

- ( أ ) أن يكون المدير المسئول مقيداً كاستشارى بيئى .
- ( ب ) أن يرفق بالطلب المقدم قائمة بالإخصائيين والاستشاريين البيئيين الذين يتم الاستعانة بهم .
- ( ج ) استيفاء نموذج البيانات رقم ( ٣ ) المعد لذلك .

**قرار رئيس مجلس الوزراء****رقم ٢٤٦٦ لسنة ٢٠٢٤**

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون البيئة

الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥

**رئيس مجلس الوزراء**

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون إنشاء الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الصادر بالقانون رقم ١١٨

لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية

من التلوث ؛

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحميات الطبيعية ؛

وعلى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٦ فى شأن الموائى الجافة والتخصيبية ؛

وعلى قانون تنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية الصادر بالقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ ؛

وعلى قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية الصادر بالقانون

رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ ؛

وعلى قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ؛

وعلى قانون تنظيم إدارة المخلفات الصادر بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠ ؛

وعلى قانون الموارد المائية والرى الصادر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٢١ ؛

وعلى قانون المالية العامة الموحد الصادر بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث

الصادرة بقرار وزير الموارد المائية والرى رقم ٩٢ لسنة ٢٠١٣ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم إدارة المخلفات الصادر بقرار رئيس

مجلس الوزراء رقم ٧٢٢ لسنة ٢٠٢٢ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الموارد المائية والرى الصادر بقرار رئيس

مجلس الوزراء رقم ٨١ لسنة ٢٠٢٣ ؛

وبعد أخذ رأى مجلس إدارة جهاز شئون البيئة ؛

وعلى ما عرضته وزيرة البيئة ؛

وبناءً على ما ارتآه مجلس الدولة ؛